# Dr. Abdul Sattar Al Jawari between facilitation and renewal

Dr. Inas Abdul Majid Latif
PhD Arabic Language
Language of the Ministry of Education - Directorate General of Education of Baghdad Al-Karkh 2
enasabdalmajed@gmail.com

**DOI: 10.31973/aj.v2i140.1795**

**Abstract:**

Is Dr. Abdul Sattar Al-Jawari is one of the modern grammar scholars, and although he was influenced by the early sculptors, he prevailed over his statements affecting Professor Ibrahim Mustafa, and was not affected by modern linguistic studies in the West, and that his call-in facilitation will not go beyond the limits of what the ancients put him, as facilitation is shorthand and overcoming the difficult of grammar investigations. The research included a preface in which it dealt with the life of the neighborhood and divided the research into two chapters, the first chapter entitled (facilitation and renewal in grammar) and included two researches, the first of which dealt with the origin and concept of both facilitation and renewal, the causes of facilitation and its sources and the renewal of grammar After that, I moved to indicate the classification of attempts at facilitation, as I explained the methods that go the way, but the second topic of the first chapter came with the title "Grammar facilitation of the ancients and modernists" and it was in two sections, which dealt in paragraph (first) the opinions of the ancients but in the paragraph Secondly, it dealt with the opinions of the modernist, and marked the second chapter (the efforts of the neighborhood between facilitation and renewal) in which it addressed his attempt to facilitate through his four books (towards facilitation, towards the Qur'an, towards action, and towards meanings).

**Keywords**: Al-Jawari, Facilitation, Renewal, Grammar, Ibrahim Mustafa.

# الدكتور عبد الستار الجواري بين التيسير والتجديد

**د. إيناس عبد المجيد لطيف**
**دكتوراه لغة عربية – لغة**
**وزارة التربية – المديرية العامة لتربية بغداد الكرخ الثانية**

**(مُلَخَّصُ البَحث)**

يعد الدكتور عبدالستار الجواري من علماء النحو المحدثين، وعلى الرغم من تأثره بالنحاة الأوائل الا انه غلب على أقواله تأثره بالأستاذ إبراهيم مصطفى، ولم يتأثر بالدراسات اللغوية الحديثة لدى الغرب، وان دعوته في التيسير لن تخرج عن حدود ما وضعه القدماء اذ ان التيسير عنده هو الاختصار وتذليل الصعب من مباحث النحو.

لقد اشتمل البحث على تمهيد تناولت فيه حياة الجواري وقسمت البحث على فصلين كان الفصل الأول بعنوان (التيسير والتجديد في النحو) وتضمن مبحثين، تناولت في المبحث الأول منه النشأة والمفهوم لكل من التيسير والتجديد، وأسباب التيسير ومصادره والتجديد النحوي، وانتقلت بعدها لبيان تصنيف محاولات التيسير، كما وضحت مناهج تسير النحو اما المبحث الثاني من الفصل الأول فجاء بعنوان (التيسير النحوي عند القدماء والمحدثين) وكان على قسمين، تناولت في الفقرة (اولاً) آراء القدماء اما في الفقرة (ثانياً) فقد تناولت آراء المحديثن، ووسمت الفصل الثاني (جهود الجواري بين التيسير والتجديد) وتناولت فيه محاولته للتيسير من خلال كتبه الأربعة (نحو التيسير، ونحو القرآن، ونحو الفعل، ونحو المعاني)، ونرى ان محاولة الجواري في التيسير لم تكن جديدة وانما سبقه اليها استاذه الدكتور إبراهيم مصطفى، ومحاولته هذه تبين غيرته على التراث العربي ووفائه للقرآن الكريم، وقد سار على نهج العالم البلاغي عبدالقاهر الجرجاني عندما وضح العلاقة بين النحو ومعانيه، وقد انتقد بعض الباحثين تسمية كتاب الجواري (نحو القرآن) ومنهم الشيخ جلال الحنفي ورأى انه يؤدي إلى خروج النحو عن نحويته ويجعله مشابهاً لعلم المعاني والبيان في حين ان النحو مصطلحات وقواعد، وان ابرز ما ذكره الجواري في كتابه (نحو القرآن) هو ان الدعوة إلى التيسير ضرورة لابد منها من اجل اخضاع قواعد النحاة للقرآن، لا اخضاع القرآن لقواعدهم، واخذ على النحاة هذا المأخذ.

**الكلمات المفتاحية: الجواري، التيسير، التجديد، النحو، إبراهيم مصطفى**

**المقدمة: Introduction**

ان تعقد النحو وصعوبة فهمه لا يقتصر على الدارسين بل يتعدى إلى تدريسيه . وعليه ظهر محاولات تجديد النحو وتيسيره وكثرت وشاعت، وسلك أصحابها اتجاهات ومناهج متعددة، واول دعوة للإصلاح النحوي حدثت على يد ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) في كتابه (الرد على النحاة)، فهو بذلك أسس الخطوط الأولى لقضية التيسير . وقد لقيت صدى واسعاً عند المحدثين في ارجاء الوطن العربي .

وهذا البحث يسلط الضوء على جهود باحث من القرن العشرين كانت له بصمته في التيسير وهو الدكتور الجواري حيث تميز بافكار واراء في التيسير . ان الجواري من علماء النحو المحدثين، ويغلب على أقواله تأثره بالأستاذ إبراهيم مصطفى، ولكن هذا لا يمنع تاثره بالنحاة الأوائل، وغاية جهوده في النحو تقوم على الصحة اللغوية في بنية الكلمة، وتركيب الجملة، وكانت محاولته لا تتعدى تراث النحو العربي، ولم تكن متأثرة تأثراً مباشراً في الدراسات اللغوية الحديثة لدى الغرب، ولكن هذه الدعوة لم تخرج عن حدود ما وضعه القدماء، وما جاء به الخليل وسيبويه والفراء وغيرهم من علماء العربية، والتجديد عنده ينطلق من عمل الدارسين والباحثين بضرورة العودة بالنحو إلى روافد اللغة العربية الاصيلة لارساء النحو على قاعدة راسخة ترصد العلاقة بين النحو ومعانيه، واما التيسير عنده فيعني التيسير والاختصار، وتذليل الصعب من مباحث النحو .

**الفصل الأول : التيسير والتجديد في النحو :**

**المبحث الأول : النشأة والمفهوم:**

**أولاً : مفهوم التيسير والتجديد :**

التيسير والتجديد والإصلاح والاحياء والتعديل والتقريب والتبسيط والوضع، وغيرها مصطلحات شاعت في العصر الحاضر، لكن المعاصرين لم يتفقوا كل الاتفاق على مدلولاتها، وثم فرق بين مدلول كل مصطلح، وان كانت تصب كلها في مجرى تيسير الدرس النحوي

فاما (التيسير) فقد اختلف أصحاب التيسير في مفهومه، فمنهم من يراه : الالتزام بطرائق التدريس التربوي وتبويب النحو تبويباً حديثاً (الحصري، ١٩٨٥: ١١٠) (Alhusry, 1985: 110) ، وبعضهم يراه معالجة منهج النحو معالجة حديثة بحيث يعتمد مناهج البحث اللغوي الوصفية والقارنة والتاريخية (المخزومي، ١٩٨٦: ١٥) (Almakhzoumi, 1986: 15) وبعضهم يراه تغييراً في الاحكام والقواعد بحيث تحصل السهولة المطلوبة، اذ ان غاية التيسير التسهيل، والقضاء على كل صعوبة وعسر، وهو يجب ان يمس التركيب والاعراب (فريحة، ١٩٥٢: ٢١)(Feriha, 1952: 21 ) . وبعضهم يراه اختيار الاسهل من اراء

القدامى (الجواري، ١٩٧٢: ٣، ٧) (Aljiwari, 1972: 3, 7). وبعضهم يراه مقصوراً على تجريد النحو من الدخائل العقلية كالفلسفة والمنطق ونظرية العامل، وغير ذلك' ومنهم من يراه تقريب النحو لمستويات الطلبة و تخليص النحو مما شابه من عسر في الفهم وصعوبة في التعليم)) (جريدة القادسية، ٢٦ حزيران ١٩٩٢) ( Al-Qadisiyah Newspaper, June 26, 1992).

أما (التجديد) فهو اتجاه يدعو إلى تجاوز فكرة التيسير إلى ابعد من ذلك للوصول إلى تغيير في المنهج والاتيان بنحو جديد ولا يعني دائماً الانسلاخ من القديم والعزوف عنه برمته، بل هو محاولة لتفسير القديم تفسيراً جديداً يلائم العصر ويبقى على القديم، وهذا ما فعله الجواري وغيره من أصحاب التيسير (العكيلي، دون تاريخ: ٦) ( Aleakili undated: 6). ولا تبتعد مصطلحات الاحياء، والإصلاح والتعديل، وانما اريد بها عند أصحابها في المقام الأول ان تكون سابقة وممهدة لكل عملية تيسير، ذلك انهم ينظرون إلى نتائج التجديد والاحياء والإصلاح والتعديل نظرة المتلقي لتقديمه على وفق أساليب عملية وتعليمية يحددونها ويدعون اليها(السامرائي، دون تاريخ: ٧) (Alsamurai, undated: 7) .

أما (التعريب) فهو مصطلح استخدمه الأستاذ علي الكسار في كتابه (المفتاح لتعريب النحو) وقصد به ((قلب المفاهيم والقواعد القديمة المتعارف عليها في النحو العربي، التي جرى اعتمادها وتدريسها في المدارس والمعاهد منذ زمن بعيد، كما يعني حل كثير من الإشكالات التي كانت وما زالت عائقة في اذهان الطلاب)) (الكسار، ١٩٧٦: ١٧) (Alkasaar, 1976: 17) .

أما (التبسيط) فهو مرادف مصطلح (التيسير) عند اكثر أصحاب التيسير المعاصرين، ويتناول أساليب تدريس العربية، وهو لا يمس جوهر اللغة، ولا يخل بحكم من احكامها، وفي الوقت ذاته ييسر امر تعلم اللغة ويخفف من حدة المشكلات اللغوية الأخرى التي لا يستطيع تيسيرها الان (فريحة، ١٩٥٢: ٢١)(Feriha, 1952: 21 ) ، ولم تكن المصطلحات السابقة مقبولة كلها لدى أصحاب التيسير، فبعضهم يرفض مصطلح (الاصطلاح) لانه يعني عنده ان النحو فاسد يحتاج إلى اصلاح، ويرفض مصطلح (تجديد) لانه يعني ان النحو عتيق يجب تجديده (العكيلي، دون تاريخ: ٧) (Aleakili undated: 7).

أما الجامع لهذه المصطلحات عند المعاصرين، فيتحدد في كونها جميعاً تعني إعادة النظر في القواعد النحوية التي وضعها النحاة القدامى، ومحاولة تصنيف قواعد نحوية في اطار وصف القدماء لها وبمصطلحاتهم وتقسيماتهم .

إن الاطلاع على جميع محاولات التيسير عند المعاصرين امر عسير وتعود كثرة المحاولات الحديثة في التيسير إلى سببين رئيسيين(العكيلي، دون تاريخ: ٨) ( Aleakili :(undated: 8

الأول : ان التيسير النحو في مطلع النهضة اللغوية الحديثة اصبح اتجاهاً سادة وطغى على التفكير النحوي المعاصر ولا سيما في العقود الثلاثة : الرابع والخامس والسادس من هذا القرن، فقد اصبح التيسير النحو سمة العصر في الدراسات النحوية مثلما طبعت سمات أخرى الدراسات النحوية في عصور مختلفة وطغت على غيرها من أنشطة تلك العصور مثل عصر المتون والشروح ثم عصر الحواشي وعصر ارتباط النحو بالفقه وغير ذلك .

الثاني : ان مجموعة كبيرة من غير النحاة قد الفت بنفسها في هذا التيار من غير ان تكون على وعي تام بإبعاد المادة الموضوعة في النحو العربي، أصولها، وفروعها، وخلافات القدماء فيها وغير ذلك من قضايا النحو ومسائله، كما ان كثرة المراكز العربية وغير العربية التي اهتمت بالتيسير لم يكن بينها اتصال أو تنسيق مثل الوزارات والمؤسسات العلمية والمجامع اللغوية .

**ثانياً : دواعي التيسير :**

ان النحو العربي بل علوم العربية جملة نشأت نتيجة لإحساس هز وجان الغيارى منذراً بالخطر الذي داهم لغة القران والسنة . وهذا الشعور هو الذي دفعهم إلى التفكير الجاد في إيجاد طريقة تحفظ عليهم لغة دينهم الذي استماتوا في الدفاع عنه فكان النحو (القواعد) هو علم من نتاج وتطور العقلية العربية وهنا لابد من معرفة المشكلات التي أدت إلى صعوبة النحو وظهور أصوات تنادي بتيسير النحو ومن ثم الوقوف على المقترحات التي قيلت في علاجها وهي بصورة عامة مشكلات تتعلق بتأليفه واسلوبه وجمع مادته وتفسير جواهره والتكهن في معرفة قسم من اصوله وكثرة الجدل فيها وفي عملها . والغلو في القياس والتعليل، وبروز ظاهرة العامل والتأويلات الغريبة والتقديرات مما جعل النحاة يتجهون إلى التيسير وهذه المشكلات هي :

**١- صعوبة النحو:**

ان من بين الدواعي و الأسباب التي دعت إلى التيسير عند المحدثين هي صعوبة النحو حيث رأوا انها مادة قد الفت في عصر بعيد لم تعد تلائم العصر الحالي وطلابه : ((وكان عسيراً على طلاب النحو ان يتزودوا بهذه المادة لكثرة مسائلها، ووعورة مسالكها وانهم ملزمون بمعرفة الأساليب النحوية التي لم تسلم إلى النحو وحده بل استعارت أساليب اهل المنطق وعلماء الكلام)) (السامرائي، دون تاريخ: ٧) (Alsamurai, undated: 7).

ولم تقتصر صعوبة النحو على الدارسين بل المدرسين أيضاً : ((يبدأونه فلا يكادون يبلغون منه غاية أو يصلون فيه إلى نهاية ويخضون منه في اتي زاخر، لا اول ولا اخر لايعرفون مداه ولا يدركون منتهاه)) (المخزومي، ١٩٨٦: ٩) ( Almakhzoumi, 1986: 9) . والذي جعل النحو صعباً على هذه الشاكلة هي عدة أسباب كان قد أشار اليها قبل أي نحوي، وهو الخليل بان ما في النحو قد اصبح ما لا يحتاج اليه، وهذه الصعوبات كثيرة الجوانب منها نظرية العامل والاستشهاد بالشعر وجعله أساساً في وضع القواعد العامة للنحو بدلاً من القران، وغلبة المنطق والتركيز في الاعراب، وهو جزء من النحو وما جره ذلك من التقديرات والتأويلات، فضلاً عن الخلافات النحوية بين النحاة.

ومن بين الأسباب التي جعلت النحو معقداً هو اغراقه بالمنهج الكلامي اذ تسللت اليه مصطلحات الكلام ومبادئه واصوله واخذ النحاة يعالجون مسائل اللغة والنحو، وكانهما من فروع الفلسفة أو علم المنطق لا ذوق فيها ولا حياة(المخزومي، ١٩٨٦: ٢٥) (Almakhzoumi, 1986: 25) .

وكان أبو علي الفارسي من نحاة القرن الرابع البارزين شديد الضيق بما آل اليه النحاة من فلسفة النحو ومنطقته، وكان كثير اللوم بما يصدر عن الرماني، وهو من معاصريه الذي كان ينهج منهج المتكلمين واستمع اليه ذات مرة يملي على أصحابه مما لم يألفه أبو علي فقال : ان كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنى منه شيء، وان كان ما نقوله فليس معه منه شيء، وهذ يفسر لنا ما آل اليه النحو من صعوبه في ذلك العصر قبل هذا العصر . فضلاً عن اضطراب القواعد والاعراب (المخزومي، ١٩٨٦: ٢٦) ( Almakhzoumi, 1986: 26)

كما ان الشذوذ في التفرق والتفرد في الآراء النحوية من اخطر الأنواع جميعاً، وقد اساءت هذه الآراء إلى النحو العربي لكثرة تباين أصحابها تبايناً شديداً يقوم على التعسف والتخبط، وهذا النوع هو الذي دفع الباحثين والدارسين إلى ان ينظروا إلى النحو العربي نظرة نفور ويتهمونه بالتعقيد والتخلف (الدجني، ١٩٧٤: ٥٣٠) (Aldujani, 1974: 530) .

**٢- العامل :**

شكلت فكرة العامل النحوي النسغ الحي الذي غذى جميع الأبواب النحوية في بنية الكلام العربي حتى اصبح العمود الفقري الذي قام عليه التوظيف النحوي للجملة، ومهما ما قيل عن قضية العامل وما دار حولها من شكوك فانها ترجع إلى كلام الخليل عن العلة والمعلول وبهذا يكون الخليل هو الذي مهد لفكرة العامل ان تكون نظرية بعد ان كثرت العلل واختلفت الآراء بعد ان نفذ علم المنطق والكلام إلى الدرس اللغوي ومن ثم لمن جاء بعد سيبويه من طبقات نحاة (لم تتفهم منهج أولئك فتناولت العامل تناولاً فلسفياً) (حسان،

١٩٥٣: ٥٢) (Hassan, 1953: 52) الامر الذي خرج بالنحو عن طبيعته اللغوية البسيطة إلى التشبث بسبل اهل الكلام والمنطق في التعليل .

ومهما يكن من امر فان فكرة العامل كانت سبباً في اثارة جدل طويل بين النحاة حتى صارت المحور الذي تدور حوله جميع قضايا النحو الرئيسية والفرعية، فعندما رأى النحاة ان الكلمة المعربة تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة فقالوا ان الرفع والنصب والجر والجزم اثر، ولابد من مؤثر وسموا هذا الأثر الاعراب، وعرفوه بانه الأثر الظاهر أو المقدر الذي يجلبه العامل، والنحاة القدامى متفقون على القول به ومختلفون في جنسه وحقيقته، والمحدثون متفقون مع القدامى عدا الدكتور تمام حسان الذي يرى لا وجود للعامل وان المصادفة العرفية هي التي جعلت هذه الكلمة مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة وهكذا تعقدت فكرة العامل، وصار النحاة يجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية، وصار لديهم عامل لفظي وآخر معنوي، الا ان ابن جني حاول ان يجعل من العامل المتكلم الرافع والناصب والجازم والجار . وهو بذلك يؤسس لعملية تيسير النحو بقوله : ((فاما محصول الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا شيء غيره)) (ابن جني، ١٩٦٦: ١/١١٠) (Ibn Jini, 1966: 1/110) وتبعه في هذا القول ابن مضاء . ولابد من الإشارة إلى ان نظرية العامل كانت لها آثار جعلت النحاة يطالبون بإلغائها وهي:

أ- **تعدد الآراء في العامل** : لقد اختلف النحاة في العامل هل هو اسم أو فعل ؟ فالبصريون يعربون زيد في نحو : (لولا زيد لاكرمتك) مبتدأ والخبر محذوف وجوباً تقديره (موجود) والكوفيون يعربونه فاعل لفعل محذوف تقديره (لو لم يمنعني زيد لاكرمتك) والكسائي منهم يعربه نائب فاعل، ويقدر (لولا وجد زيد لاكرمتك) (كريم، ١٩٨٥: ٢٧٤) ( Karim, 1985: 274).

ب- **إضاعة معاني النحو** : ان نظرية العامل بهرت النحاة وشغفتهم وصاروا يتبارون في معرفة العامل وتاويله واحداث اثره، وشغلوا عن معاني الصيغ، واهملوا الجانب البلاغي، فلم يبحثوا في الجملة وتقيدها واطلاقها، وطرائق تركيبها وفي دوال تأليفها (جمال الدين، ١٩٨٠: ١٥) (Jamal Al-Din, 1980: 15) كأحوال المسند واحوال متعلقات الفعل، وكأحوال التقديم وما يهدف اليه من أغراض، ثم كون المسند فعلاً أو اسماً، ما يعني اسمه كذلك، ثم الذكر والاضمار اللذين يعرضان لأجزاء الجملة، مما يكشف عن اسرار التأليف وعن حركات الكلمات ضمن الجمل وما تتمخض عنه من دلالات ومن ذلك قولهم في باب المفعول معه ان مثل (كيف انت واخوك) يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف ثم يرون

الوجه الثاني أولى، ويضعفون الأول لان الواو لم يسبقها فعل يكون عاملاً في المفعول معه والحقيقة ان لكل من التركيبين معنى لا يغنى عنه الاخر .

**ج- تفريق المتشابه** : ان تقسيم الكلام على أساس العامل أدى إلى تفريق المتشابهات في موضوعات متفرقة متباعدة فجمعوا ما كان ينبغي ان يكون متفرقاً وفرقوا ما كان ينبغي ان يكون مجموعاً فادوات النفي مثلاً نجد منها (ليس) ونجد (لا) منفردة في باب (لا) النافية للجنس، ونجد (لن) في نواصب الفعل المضارع ونجد (لم) و (لما) و (لا) الناهية في جوازم الفعل المضارع ونجد (لا) في الحروف المهملة وكان الأولى ان تجمع تحت عنوان (النفي) وتدرس خصائصها في أداء الأسلوب، كأن يدرس الفرق بين قولنا : (لا طالبَ في الصف) بالفتح، و (لا طالبُ في الصف) بالرفع (مصطفى، ١٩٩٢: ٤٠) ( Mustafa, 1992: 40).

**د- اختصاص الأدوات** : قسم النحاة الأدوات على ثلاثة اقسام (المخزومي، ١٩٥٨: ٤٠٠) (Almakhzoumi, 1958: 400):

١- أدوات مختصة بالأفعال

٢- أدوات مختصة بالأسماء

٣- أدوات مشتركة تدخل على الأفعال والاسماء وعندهم الأداة لا تعمل الا اذا كانت مختصة، فالمختص بالأفعال عامل فيها، والمختص بالأسماء يعمل فيها وغير المختص مهمل وغير عامل.

ولهذا يعرب جمهور البصريين (زيد) في قولنا : (ان زيد يدرس ينجح) فاعلاً لفعل محذوف يدل عليه المذكور تقديره (ان يدرس زيد يدرس ينجح) وهم انفسهم يقدرون ان الناصب للفعل بعد لام التعليل في نحو : (جئت لأدرس) لان اللام عندهم مختصة بالأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال ولهذا ينبغي في رأيهم تقدير ناصب وينبغي تقدير (ان) لانها ام الباب وهي أولى بالتقدير من غيرها، وللسبب نفسه ذهب جمهور البصريين (السيد، ١٩٦٨: ٤٢) (Alsayid, 1968: 42).

الى ان الفعل بعد فاء السببية وواو المعية منصوب بـ(ان) محذوفة وجوباً وذهب جمهور الكوفيين (السيد، ١٩٦٨: ١٤٢) (Alsayid, 1968: 142) الا انه منصوب بالخلاف أو الصرف لان الفاء والواو عندهم جميعاً لا يعملان لانهما من الحروف المشتركة التي تدخل على الأسماء والافعال وما كان هذا ليكون لولا نظرية العامل .

لهذا نادى ابن مضاء القرطبي بإلغاء نظرية العامل للتخلص مما يتصل بها من تأويلات و تقديرات كانت السبب في تعقيد الدرس النحوي وكانت عقيدة ابن مضاء الظاهرية هي التي دفعته إلى تأليف كتابه الرد على النحاة (السامرائي، دون تاريخ: ١٩٥-١٩٦)

(Alsamurai, undated: 195-196) ويرى شوقي ضيف : ((ان ثورة ابن مضاء على سيبويه ونحاة المشرق انما هي امتداد لثورة دولة الموحدين وكان رئيس قضاتها على فقهاء المذاهب الأربعة المشرقية : المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي وكانت الدولة تعتنق المذهب الظاهري الذي ينكر العلل والاقيسة في الفقه والتشريع ومضى ابن مضاء على هدى هذا المذهب ينكر في إصرار نظرية العامل في النحو، وما جرت اليه من ركام الاقيسة والعلل)) (القرطبي، ١٩٧٤: ٣-٤) (Al-Qurtubi, 1974: 3-4).

**٣- التعليل :**

العلة في الاصطلاح : تغيير المعلول عما كان عليه (الرماني، ١٩٦١: ٣٨) (Alrumani, 1961: 38)، وهي ركن من اركان القياس والنحاة كلهم يعللون، وأول نحوي اقترن اسمه بالتعليل هو عبدالله بن ابي إسحاق الحضرمي (ت١١٧هـ) الذي ذكره ابن سلام الجمحي (ت٢٥٣هـ) بانه اول من بعج النحو ومد القياس والعلل ، والخليل (ت١٧٥هـ) استنبط من العروض ومن علل النحو ما لم يستنبطه احد، فالعلة في بدايتها كانت حسية لان النحاة يحيلون على الحس في معرفتها، ويحتجون بثقل الحال أو خفتها على النفس، كقولهم قد نصب هذا للخفة ونصب ذاك لانه قبيح ان يرفع أو لانه ليس من الاسم الأول، ولكن النحاة بعد ذلك اسرفوا فيها كل الاسراف وبحثوا في علة العلة، وقسموها اقساماً منها التعليمية والقياسية والجدلية. وهي تقابل العلل الأول والثواني، والثوالث عند ابن مضاء (ت٥٩٢هـ)، وقد ذهب الدينوري (ت٤١٥هـ) إلى ابعد من ذلك فعدها أربعة وعشرين قسماً، وما يهمنا من هذه العلل هي العلل التعليمية التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب . وهي من تيسير النحو لانها ترمي إلى تعليم الدارسين دون التباس وابهام . كقولنا : ان زيداً قائم، فان قيل لماذا نصبتم زيداً ؟ قلنا لهم الأداة (ان) تنصب الاسم وترفع الخبر . اما بقية العلل القياسية والجدلية فهي ليست من النحو .

**٤- الغلو في القياس:**

القياس في اللغة بمعنى التقدير (ابن منظور، ١٩٤٢: ٢/٢٤١) (Ibn Manzur, 1942: 2/241) وفي الاصطلاح : هو اعتبار الشيء بالشيء الجامع، وله اقسام هي : (حمل فرع على اصل، حمل اصل على فرع، حمل نظير على نظير، حمل ضد على ضد) وله اركان أربعة هي : (المقيس عليه، المقيس، العلة، الحكم) .

وكل علم لابد له من القياس الا ان النحاة قد غالوا فيه واغرقوا حيث ان قياس الفرع على الأصل والاصل على الفرع والنظير على النظير جائز ومقبول، ولكن قياس الضد على الضد غير جائز ولا مقبول كقياسهم لا النافية للجنس على ان المؤكدة على الرغم من اختلافها بين النفي والاثبات (براتق، ١٩٥٩: ٣٢) (Baratiq, 1959: 32) ، كما ان

قسمين من اقسام القياس يعارضان اللغة هما : مطرد في القياس شاذ في الاستعمال و مطرد في الاستعمال شاذ في القياس، فضلاً عن بعد القياس من المادة اللغوية التي سبيلها الاستقراء لما هو جار على السنة الناس من نثر وشعر ولما اثر على الاقدمين من نصوص ولما ورد في كتاب الله وحديث الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) (المخزومي، ١٩٨٦: ١٨) (Almakhzoumi, 1986: 18) .

**٥- أسلوب المادة النحوية:**

الأسلوب هو الطريقة التي يعرض فيها الكاتب أفكاره فمنه الواضح ومنه ما يدخله الغموض، ومنه العلمي ومنه الادبي، ومنه المؤثر البليغ ومنه محير مؤثر ولا بليغ، وقد ذكر الدارسون ان هناك منهجين في دراسة اللغو والنحو فالكوفيون يريدون ادخال كلام العرب في دراسة النحو، اما البصريون فيرون ان الفصيح هو الذي يدخل فقط (خليفة، ١٩٧٨: ٣٢) (Khalifa, 1978: 32) ، وهذا المبدأ العام ينطبق على أسلوب التأليف في النحو ففيه الواضح المعلوم وفيه ما كثر تعقيده وهو الاعم والغالب.

**٦- المنهج والجمع:**

المعتمد في التأليف وما يرافقه من الخطأ وما يترتب عليه من نتائج فالنحاة قد اعتمدوا في بداية وضعهم النحو على القبائل المتوغلة في الصحراء البعيدة عن الحاضرة وهي ست قبائل (قيس، تميم، اسد، هذيل ، وبعض كنانة، وبعض الطائيين) (ابن جني، ١٩٦٦: ١٩) (Ibn Jinii: 1966: 19) فالمناهج لدى النحاة كانت في بدايتها وصفية تقوم على الجمع والاستقراء ويبدو هذا واضحاً عند الرعيل الأول أمثال ابي عمرو بن العلاء وعبدالله بن ابي إسحاق، والخليل . ومما زاد في تعقيد الدرس النحوي تلك التحديدات المكانية والزمانية لسماع اللغة مما جعلهم يهملون جانباً مهماً من جوانب الدرس الوصفي . اذ قصروا السماع على عدد من القبائل . ولما تقدم الزمن وصار للنحو مدارس مختلفة واراء متباينة بدأ قسم منهم يحتجوا حتى بلهجات القبائل القريبة من المدن ومنذ بدايات عملهم في الجمع من القرن الأول الهجري وحتى نهاية القرن الرابع الهجري لم يستطيعوا الإحاطة بكلام العرب كله فضاع منه الشيء الكثير، وهذا كله أدى إلى :

أ - اخضاع كلام العرب إلى قواعد القبائل الست مما اضطرهم إلى كثرة التقدير والتأويل.

ب- ان قواعدهم تناقضت عندما بدأوا بالاستشهاد بكلام القبائل المجاورة للمدن، وحاولوا جاهدين إزالة التناقض بين قواعد القبائل الست وبقية القبائل مما اضطرهم إلى اللجوء للتقدير.

ج- ان عدم تفريقهم بين قواعد الشعر والنثر أدى إلى كثرة التأويلات والتقديرات.

د- ان عدم نسبة ما جمعوه إلى قبائله أضاع علينا فرصة معرفة النحو الخالص لكل قبيلة، وكان عليهم ان يضعوا لكل قبيلة خصائص للنحو ثم يضعوا نحواً عاماً مشتركاً للغة العربية بلغة التنزيل.

هـ- ان عدم احاطتهم باللغة العربية وعدم جمعها بصورة كاملة أدى إلى نقص في الجمع اذ نجد أحياناً الجمع ولا نجد مفرده، ونجد المصدر ولا نجد فعله نحو : (ويح، ويب، ويس).

**٧- الأمور الافتراضية:**

تناول النحاة أموراً لا علاقة لها بالنحو ولا فائدة فهي لا تفيد نظماً ولا تعصم لساناً ولا تمنع خطأً (عمر، ١٩٧١: ١٤٢) (Omar, 1971: 142) . وذلك كثير في كتب النحو ومنه على سبيل المثال (الاخبار بالذي والالف واللام) فاذا قيل لك اخبر عن اسم من الأسماء بالذي فظاهر هذا اللفظ انك تجعل (الذي) خبراً عن ذلك الاسم، لكن الامر ليس كذلك بل المجهول خبراً هو ذلك الاسم والمخبر عنه انما هو الذي. والمقصود انه اذا قيل ذلك فجيء بالذي واجعله مبتدأ واجعل ذلك الاسم فوسطها بين الذي وخبره وهو ذلك الاسم واجعل الجملة صلة الذي واجعل العائد على الذي الموصول ضميراً تجعله عوضاً عن ذلك الاسم الذي صيرته خبراً فاذا قيل لك اخبر عن زيد من قولك (ضربت زيداً) تقول الذي ضربته زيد فالذي مبتدأ وزيد خبره وضربته صلة الذي والهاء في ضربته خلف عن زيد الذي جعلته خبراً وهي عائدة على الذي . والملاحظ من هذا كله كثرة الافتراض المبني على امر يجول داخل المتكلم دون معرفة سبب محدد لهذا التكلف في الكلام والتقدير المبالغ فيه.

**٨- التكهن في معرفة أصول قسم من الالفاظ:**

اللغة العربية واحدة من اللغات التي اطلق عليها اسم اللغات الجزرية التي تضم الاكدية والاشورية والبابلية والآرامية والكنعانية والفينيقية واليمنية القديمة والحبشية. ولابد لدارس اللغة العربية من المام في الأقل بمعرفة لغة أخرى من اخواتها وبغيرها تعد المعرفة غير كاملة وناقصة . وواضعوا النحو لم تتهيأ لهم معرفة ذلك ليتمكنوا من الموازنة ورد الالفاظ إلى أصولها والاطلاع على حقيقتها ولهذا السبب ولطول عمر اللغة الذي محا أصول كثير من تراكيب الالفاظ ذهبوا إلى التكهن في معرفة الأصول واختلفوا فيها واثقلوا الدراسة النحوية بأمور افتراضية لا أساس لها، كاختلافهم في اصل (ليس، ولات، ولن، واذن، ولكن، والا، واللهم ..... وغيرها) .

**٩- الاعراب :**

وهو ظاهرة لغوية قديمة عرفتها اللغات القديمة دليلاً على مواقع الأسماء في الكلام، فهي موجودة في اليونانية القديمة واللاتينية وموجودة في اللغات السامية، وفي هذه اللغات الاعراب فيها اعسر واوعر ما يواجهون من عقبات ومصاعب في قواعدها، واللغات الحديثة

قد تمردت على هذه الظاهرة وانسلخت منها وأصبحت تعتمد على ترتيب الكلام وتركيبه دليلاً على معنى الكلام، وهذا واضح في اللغة العامية الحديثة (مطلوب، ١٩٦٣: ٤١-٤٢) (Matlub, 1963: 41-42).

والعربية هي اللغة الوحيدة التي احتفظت بالإعراب من دون اللغات الجزرية الأخرى، واختلف مفهوم كل من النحو والاعراب في المباحث اللغوية فقد سمي النحو اعراباً والاعراب نحواً، ولقد سمي النحو بهذه الظاهرة لكونها تجمع الضوابط المميزة لكلام العرب، فالمسألة هي قضية الاعراب التي رافقت وضع النحو حتى طغت ناحية الاعراب على كل الظواهر اللغوية الأخرى من نفي، واثبات، وانشاء واخبار، وتعجب، واستفهام.

وتعاريف الاعراب عند النحاة كثيرة وعديدة فعرفة سيبويه وابن السراج وابن الانباري وأبو علي الفارسي والزمخشري وابن عصفور، والتعريف الجامع الشامل الذي لم يختلف عن سابقيه هو تعريف ابن هشام بقوله : الاعراب اثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل وجميع تلك التعريفات جعلت الاعراب محصوراً بين امرين لا ثالث لهما، وهما آخر الكلام والمؤثر : أي العامل فاستحوذت على اذهانهم وجهة ربطت بين الحركة وتأثير العامل وعلى اثر هذا تشعب الاعراب وتفرع واشتغل النحويون بتلك الشعب والفروع وابتعدوا عن جوهر وظيفة النحو حتى صار الاعراب اعسر ما في النحو واصعبه (مطلوب، ١٩٦٣: ٢١) ( Matlub, 1963: 21).

**ثالثاً : مصادر التيسير والتجديد النحوي :**

١- (النحو الجديد)، للصعيدي .

٢- (آراء في العربية)، عامر رشيد السامرائي

٣- (الاتجاهات النحوية الحديثة)، فيصل احمد فؤاد.

٤- (النحو بين التجديد والتقليد)، الدكتور عبدالخالق عضيمة.

٥- (الجملة النحوية نشأة وتطوراً واعراباً)، الدكتور عبدالفتاح الدجني.

٦- (تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً مع نهج تجديده)، الدكتور شوقي ضيف.

٧- (تيسير العربية بين القديم والحديث)، الدكتور عبدالكريم خليفة.

٨- (محاولات حديثة في تيسير النحو العربي)، قاسم عبد الرضا كاصد

٩- (في نقد النحو العربي)، الدكتور صابر أبو السعود.

١٠- (العربية وعلم اللغة البنيوي، دراسة في الفكر اللغوي الحديث) ، الدكتور حلمي خليل.

١١- (محمد عبدالخالق عضيمة وجهوده النحوية) ، كريم احمد جواد.

١٢- (في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث)، الدكتور نعمة رحيم العزاوي.

**رابعاً : تصنيف محاولات التيسير والتجديد النحوي :**

ان سرد محاولات التيسير على تصنيف مناسب، امر ليس يسيراً لكثرتها وتنوعها واختلاف أصحابها في التفكير والاهداف والمناهج، وقد اختلفوا الدارسون في تصنيفها فمنهم من ذكرها على وفق التسلسل التاريخي، ومنهم من صنفها بحسب الأقاليم أو على وفق الموضوعات أو على انحاء أخرى وهي كالتالي:

١- **التصنيف التاريخي** : يتتبع الدارس فيه نشأة التيسير وتطوره وتاريخه المعاصر، كيف بدأ بسيطاً فتطور شياً فشيئا حتى اصبح محاولات ناضجة موصولاً ذلك بالمناهج اللغوية الحديثة (العكيلي، دون تاريخ: ١٢) (Aleakili undated: 12).

٢- **التصنيف الإقليمي** : هو سرد المحاولات على وفق بلدان أصحابها في مصر والعراق والشام وهكذا (قاسم، ١٩٨٢: ١٦٣-١٨٧) (Qasim, 1982: 163-187).

٣- **تصنيف على وفق طبيعة اتجاه المحاولات** : فقد صنفها بعضهم على أربعة مذاهب (العكيلي، دون تاريخ: ١٣) (Aleakili undated: 13):

الأول: اصولي سلفي، يرى أصحابه الرجوع إلى الأصول من كتب المتقدمين والزهد في كتب المتاخرين.

الثاني: مذهب التهذيب والتشذيب : ويدعو أصحابه إلى وضع كتب حديثة تتناسب مع طلبة المراحل الدراسية المختلفة .

الثالث: مذهب الانقلاب والتجديد، يرى أصحابه ان نحذف ونزيد على أبواب النحو على وفق تعديل وترتيب جديدين .

الرابع: مذهب العجز والتقصير، دعا أصحابه إلى نبذ الفصحى واستخدام العامية .

٤- **تصنيف على وفق الموضوعات:** مثل فكرة الغاء الاعراب أو تبسيط المسائل النحوية عن طريق الاستنباط أو التعديل، والدعوة إلى الانتخاب والتلخيص والاهتمام بمذهب الكوفيين والاعتماد على القران وغير ذلك (فؤاد، ١٩٧٦: ٢٤٨-٢٧٧) (Fouad, 1976: 248-277).

٥- **المحاولات الشاملة والجزئية** : وقد سماها بعضهم المحاولات والدعوات، واضعاً بنظر الاعتبار شمول المحاولة أبواب النحو أو عدم شمولها في الدراسة والتفصيل .

٦- **تصنيف على وفق الغاية والهدف:** وهي محاولات اتجهت اتجاهاً خطيراً مشبوهاً متستراً بغطاء التيسير النحوي فدعت إلى الغاء الاعراب والنحو والفصحى مثل جورج الكفوري وانيس فريحة وسلامة موسى .

وبعضهم من صنف المحاولات إلى محاولات عربية ومحاولات غير عربية فالعربية عنده تختص بالدارسين العرب والغير عربية تعني محاولات المستشرقين الذين شاركوا في هذا المجال، وثم تصنيف آخر للمحاولات يمكننا استخدامه وهو : تصنيف المحاولات إلى فردية ورسمية، فالفردية ما قال بها الافراد من الدارسين المعاصرين، والرسمية ما اخذت بها المجامع اللغوية والوزارات والجامعات .

**خامساً: مناهج تيسير النحو:**

لقد سلك أصحاب التيسير اتجاهات ومناهج متعددة وان كان هدفهم واحداً : هو تيسير النحو العربي وهذا امر طبيعي نجد له مثيلاً في تراثنا النحوي، فقد تعددت مناهج النحاة في دراستهم النحوية. اما هدفهم فكان واحداً هو عصمة اللسان من الخطأ وتعلم العربية فسلك بعضهم سبيل القياس والبعض الاخر اعتمد على السماع، وبعضهم ابطل القياس وهاجم التعليل وما يتعلق بالقياس وهم (الظاهريون) كأبن حزم وأبن مضاء . وبعضهم اعتمد على علوم أخرى غير النحو كالبلاغة أو الفقه أو الفلسفة أو المنطق والامر نفسه عند المحدثين ومنهم أصحاب التيسير فقد تنوعت مناهجهم وتعددت. وزادت على ما كانت عليه عند القدامى . فمنهم من اعتمد التراث وهم المحافظون، ومنهم من حاول تطبيق المناهج اللغوية العربية الحديثة ومنهم من استعان بالعلوم الأخرى اللغوية وغير اللغوية كالفلسفة والمنطق وعلم النفس وعلم الأصوات وغيرها لكن هدفهم يبقى واحداً هو تيسير النحو العربي (العكيلي، دون تاريخ: ١٥) (Aleakili undated: 15) وتقسم مناهج التيسير النحوي إلى :

**١- التيسير النحوي والعلوم اللغوية**

نشأت العلوم اللغوية مرتبطة بعضها ببعض ثم انفصل كل علم عن العلوم الأخرى في حقب مختلفة من التاريخ لذلك جاءت الكتب القديمة مختلطة العلوم بين الادب واللغة والنحو والبلاغة، وربط كثير من النحاة بين الدرس البلاغي والدرس النحوي كعبد القاهر الجرجاني، وهذه النشأة الطبيعية لعلوم العربية افاد منها بعض أصحاب التيسير في تيسير الدرس النحوي، فدعوا إلى احيائها وتطبيقها في الدراسات النحوية المعاصرة حيث ربطوا النحو بالمعنى كالأستاذ إبراهيم مصطفى، والدكتور مهدي المخزومي والدكتور الجواري وغيرهم (مصطفى، ١٩٩٢: ٢٥) (Mustafa, 1992: 25)، ونجد الامر نفسه بين النحو والادب فقد كانا مرتبطين في بعض كتب القدامى كالكامل للمبرد وامالي القالي وغيرهما . ثم استقل الادب وقد افاد كثير من أصحاب التيسير من ذلك فدعوا إلى ارتباط النص بالقاعدة النحوية واستنباطها من النص ومن ثم دراسة النحو بمنهج الأبواب مباشراً كأبواب المبني والمعرب والنكرة والمعرفة وهكذا . وهذا يعني انهم دعوا إلى دراسة النص ومعرفة العلاقات بين

وحداته، ومعرفة الجوانب الجمالية من النص بحيث تكون القاعدة من أسباب هذه الجوانب الجمالية .

**٢- التيسير النحوي والعلوم الإسلامية**

لقد تأثر النحاة بالدراسات الإسلامية وبمناهجها كأصول الفقه، وعلم الحديث، والتفسير، وعلم الكلام وعلم الخلاف والجدل وغيرها . فقد عايشت هذه العلوم، العلوم اللغوية ونشأت معها في بيئة واحدة لذا اثر بعضها في بعض وأفاد منها فما من كتاب في أصول الفقه الا وقد شغلت منه موضوعات العربية كالنحو واللغة والبلاغة حيزاً ليس بقليل ولعل ابرزها مباحث الشرط والاستثناء والحقيقة والمجاز والأدوات، كما ان المذهب الظاهري في الاندلس يمثل شكل من اشكال التأثر بالدراسات الفقهية على يد ابن حزم الاندلسي، وابن مضاء القرطبي، وهو منهج قام على الاهتمام بظاهر النص وابطال القياس (القرطبي، ١٩٧٤: ٢٩) (Al-Qurtubi, 1974: 29)

إن القرآن الكريم كان الرابط الأساسي بين الدراسات اللغوية النحوية وبين الدراسات الإسلامية، فقد كان موضع اهتمام كلا الجانبين لذا زاد التأثير بين المنهجين، لقد عني النحاة القدامى عناية فائقة لانه النص الإلهي المعجز الذي قامت عليه العلوم والدراسات الإسلامية جميعها حيث كان القران الكريم الحافز لوضع النحو العربي فبنى النحاة عليه قواعدهم، واهتموا به في مؤلفاتهم مثل ابن مضاء القرطبي الذي دعا إلى الاخذ بظاهر النص القرآني وهاجم من يدعي الزيادة فيه . فضلاً عن النحاة الذين اهتموا بالقران اعراباً وتفسيراً أمثال الاخفش والفراء والزمخشري وغيرهم .

لقد تنبه أصحاب التيسير إلى أهمية القران الكريم في بناء القاعدة النحوية، فاخذوا على النحاة ردهم بعض القراءات وتضعيفها، وقد اعادوا دراسة النحو العربي في ضوء القران الكريم فظهرت دعوات ومصطلحات مثل : نحو القران (الجواري، ١٩٧٤: ٣-٢٠) (Aljiwari, 1974: 3-20)، ونظرية النحو القرآني (مجلة البحث العلمي والتراث العلمي، ١٩٨٣: ١٤١-١٧٣) ( Journal of Scientific Research and Scientific Heritage, 1983: 141-173). ومنهم من حاول تطبيق المناهج الحديثة على أسلوب القران الكريم مثل المنهج الوصفي والابتعاد عن النحو المعياري .

**٣- العلوم العقلية**

ان قضية تأثر النحو بالعلوم العقلية غير الإسلامية كالفلسفة والمنطق اليوناني والنحو السرياني قضية قد تناولها دارسون كثيرون عرب ومستشرقون واختلفوا فيها فمنهم من ايد ذلك ومنهم من عارضه والحقيقة ان هذه العلوم غير الإسلامية لم تؤثر في نشأة علوم اللغة

العربية، وانما اثرت بعد ان شاعت ترجمة عدد من كتب الفلسفة والمنطق أي في القرن الرابع الهجري (حسان، ١٩٧٤: ٣٨٩) (Hassan, 1974: 389) .

لقد اختلف الدارسون في تسمية هذا المنهج فمنهم من سماه بالمنهج العقلي ومنهم من سماه بالمنهج المعياري، ومنهم من سماه بالمنهج التعليلي ومنهم من سماه بالمنهج الفلسفي، وقد ظهر هذا المنهج عند النحاة الذين اعتنقوا مذاهب الاعتزال وعلم الكلام، وابرز ملامح هذا المنهج واهمها : اتباع أساليب الحوار والجدل، والعناية بالحدود التي اتجهت اتجاهاً منطقياً كما في مؤلفات ابن كيسان والزجاج وابن عصفور (الزجاجي، ١٣٦٣هـ: ٤٨) (Alzujaji, 1363 A. H: 48)، والتعليل وهو من اهم مظاهر التاثير بالمنطق اليوناني كما نجد ذلك عند الفارسي وابن الحاجب.

لقد ساد هذا الاتجاه بشكل واسع في القرن الرابع الهجري بازدياد الترجمة، وكثرة المتخصصين بالفلسفة والمنطق كالفارابي وابن سينا كما استخدم الزجاجي كثيراً من اصطلاحات المناطقة (الزجاجي، ١٣٦٣هـ: ١٤) (Alzujaji, 1363 A. H: 14)، اما موقف أصحاب التيسير من هذا الاتجاه، فقد نقدوه بل هاجموه وعدوه سبباً من أسباب التعقيد النحو العربي وصعوبته . وانتشار نظرية العامل والمعمول المرفوضة لديهم (خليل، ١٩٨٨: ٣١-٤٨) (Khalil, 1988: 31-48) .

**٤- التيسير النحوي ومناهج البحث اللغوي الحديثة**

لقد ظهر فريق دعا إلى اصلاح العربية وتجديدها وتيسير تعلمها من خلال تطبيق مناهج علم اللغة الحديث وهو ميدان جديد على العرب، عرفه المستشرقون أولاً، ثم الرواد من العرب ثانياً الذين تلقوا مناهج علم اللغة الحديث في اوربا في اثناء دراستهم هناك مثل : الدكتور إبراهيم انيس، والدكتور تمام حسان والدكتور عبدالرحمن أيوب، والدكتور كمال بشر، وغيرهم (خليل، ١٩٨٨: ١١) (Khalil, 1988: 11).

والناظر في جهود هؤلاء لايجد اهتماماً بتيسير تعليم النحو العربي وتبسيط مادته، انما يجد مناهج منها دخيلة ومنها لها جذور في التراث العربي وقد تفاوت هؤلاء الدارسون في تطبيق هذه المناهج الحديثة، فمنهم من رأى الايفادة منها حسب ما يلزمنا في الدراسة النحوية، مثل الدكتور إبراهيم السامرائي الذي دعا إلى نحو جديد وصفي، يصف النحوي فيه اللغة ولا يعلل رفع الفاعل ونصب المفعول وغير ذلك (السامرائي، دون تاريخ: ٣٢) (Alsamurai, undated: 32). ومنهم من أراد تطبيقها في التراث النحوي العربي، محاولة منه لتجديد الدراسة العربية وجعلها تواكب الدراسات اللغوية المعاصرة، مثل الدكتور إبراهيم انيس (أنيس، ٢٠٠٧: ٥، ١٣٥) (Anees, 2007: 5, 135) والدكتور تمام حسان (حسان، ١٩٧٤: ١٣) (Hassan, 1974: 13) والدكتور محمد صلاح الدين مصطفى

الذي حاول تطبيق المنهج الوصفي على النحو العربي من خلال القران الكريم دون فرض قواعد أو قوالب على اللغة العربية' والدكتور عبدالقادر الفهري الذي اقترح تعليلاً جديداً لموضوع (الاشتغال)، والأستاذ فيصل إبراهيم صفا، الذي درس باب التنازع وفق المنهج التحويلي.

ان تراثنا اللغوي مفخرة ينبغي الاعتزاز بها، باعتراف الدارسين المستشرقين قبل العرب، لان هذا النحو قد صلح في زمانه وفي الأزمنة بعده وما زال سنداً للغة وضابطاً من ضوابطها يصعب الاستغناء عنه أو التحول إلى غيره . لذلك لابد من الاكتفاء بالاطلاع على اللسانيات الجديدة دون تطبيقها على لغتنا العربية، لاختلاف طبيعة هذه اللغة عن اللغات الأجنبية التي وضعت لها هذه النظريات الحديثة والمناهج وينبغي إعادة النظر بالدعوات لا تطبيقها، لانهال اتكون بدائل لتراثنا الخالد ولا سيما ان أصحاب هذه الدعوات لم يبنوا مثالاً جديداً للعربية وغاية عملهم نقد الدراسات التقليدية أكثر من كونه تطبيقاً عملياً (العكيلي، دون تاريخ: ٢٧) (Aleakili undated: 27).

**المبحث الثاني : التيسير النحوي عند القدماء والمحدثين**

**أولاً : اراء القدماء**

**١- محمد بن المستنير (قطرب)**

يرى قطرب ان لا قيمة للعامل في الأثر الاعرابي (الحركات الاعرابية) على أواخر الكلم في التركيب الجملي، وان هذه الحركات باثر صوتي، ويمكن ان تعلل هذه الحركات تعليلاً صوتياً، يقول : ((انما أعربت العرب كلامها لان الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الادراج، فلما وصلوا وامكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقباً للاسكان ليعتدل الكلام)) (الزجاجي، ١٣٦٣هـ: ٧٠) (Alzujaji, 1363 A. H: 70).

وبهذا فان قطرب يخرج على ما كان عليه غيره من النحاة وبخاصة شيخه سيبويه الذي كانت الحركات الاعرابية عنده اثراً للعامل ولها قيمة دلالية، فيرى قطرب ان المتكلم يعمد إلى الحركة الاعرابية عندما يصعب عليه التسكين في الوصل، ولعل لهذ الراي الذي ذهب اليه قطرب بعض الجدذور فيما قاله الخليل بن احمد : ((ان الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به)) (سيبويه، ١٩٧٣: ٣١٥/١) (Sibawayh, 1/315 :1973) ولكن الخليل يرى ان الحركات تؤدي وظيفة أخرى بالإضافة إلى دورها في المعنى، وهي اعانة المتكلم على وصل الكلام، الا انها باثر عامل ان كانت على أواخر الكلم، وربما كان دور التخفيف في وصل الكلم للحركات في بنية الكلمة وليس في اخرها .

**٢- ابن جني**

من الواضح ان فكرة العامل كانت قد استقرت في اذهان العلماء القدماء، وشغلت حيزاً كبيراً من اهتمامهم، فعلى الرغم من ان قسماً منهم لم يقتنعوا به، الا انهم لم يرفضوه جملة، بل حاولوا ان يستبدلوا غيره به، وكان ابن جني واحداً من هؤلاء . يرفض ابن جني فكرة العامل النحوي كما جاءت عند سيبويه ومن جاء بعده على منهجه، ولكنه لم ينكر وجود عامل في اللغة، وهو عنده المتكلم ،فهو الذي يحدث الأثر على أواخر الكلم في الجملة في الأفعال والاسماء، وما نسبة العمل إلى الفعل الا لامر تعليمي يقول ابن جني : ((وانما قال النحويون عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك ان بعض العمل يأتي عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الامر وعليه صفحة القول ،فاما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم انما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وانما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهر من آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ، أو باشتمال المعنى على اللفظ)) (ابن جني، ١٩٦٦: ١/١٠٩-١١٠) ( Ibn Jini, 1966: 1/109-110) ولكن ابن جني لم يثبت على هذا الراي، وربما لم يكن يمثل عنده نقطة رئيسة في تفكيره اللغوي، لانه عند التطبيق اخذ بفكرة العامل النحوي المعهود عند سيبويه واصحابه من بعده، ولو كان المتكلم عاملاً بديلاً لحظي بمصنفات ابن جني بقسم يزيد على هذه الاسطر القليلة .

**٣- راي ابن مضاء القرطبي**

عقد ابن مضاء القرطبي (ت٥٩٢هـ) فصلاً في كتابه المشهور (الرد على النحاة) عن الغاء العوامل صدره بقوله : ((قصدي في هذا الكتاب ان احذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وانبه على ما اجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم ان النصب والخفض والجزم لا يكون الا بعامل لفظي، وان الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمراً) ان الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) انما احدثه (ضرب)، الا ترى ان سيبويه رحمه الله قال في صدر كتابه : وانما ذكرت ثمانية مجار، لا فرق بينما يدخله ضرباً من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها الا وهو يزول عنه، وبينما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء احدث ذلك فيه فظاهر هذا ان العامل احدث الاعراب، وذلك بين الفساد)) (القرطبي، ١٩٧٤: ٨٥-٨٦) (Al-Qurtubi, 1974: 85-86).

ويرى ابن مضاء ان الفعل يكون على نوعين، ويترتب على ذلك الوصف الذي يطلق على العاقل، فهو عامل بالارادة أو عامل بطبعه، ولا يندرج العامل النحوي في أي من النوعين السابقين .

والذي نراه ان نص ابن مضاء الذي اعتمد فيه على راي ابن جني، يمكن ان يذهب به إلى ان المتكلم في الحقيقية لا يرفع وينصب ويجزم ويجر من غير قانون أو قيد والا لوقع ما يخشاه كل باحث على هذه اللغة، وهو ما يسمى بفوض اللغة، ولأخذ كل متحدث يرفع وينصب ويجر ويجزم كما يريد بل اخذ تارة يرفع وأخرى ينصب ولذا نرى انه يقصد ان المتكلم في نيته ومكنون نفسه وعقله يعرف انه يريد معنى معيناً فينطق بالكلمة التي تؤدي هذا المعنى ثم يعطيها الحركة المناسبة لها اخذاً مما جاء في اقوال النحاة ذاتهم بناء" على استقراء لغة العرب، اذ لو كان ابن مضاء يرفض كل ما جاء عن النحاة وعاملهم لما اخذ بالعلل الأول ورفض العلل الثواني والثوالث .

**ثانياً : اراء المحدثين**

**١- إبراهيم مصطفى**

تأثر إبراهيم مصطفى برأي كل من ابن جني والرضي في القول بان العامل هو المتكلم، وتأثر براي ابن مضاء في رفض العلل يقول في تعليقه على منهج النحاة في فلسفة العامل : ((رأوا ان الاعراب بالحركات وغيرها عوارض للكلام تتبدل بتبدل التركيب، على نظام فيه شيء من الاضطراد، فقالوا عرض حادث لابد له من محدث، واثر لابد له من مؤثر، ولم يقبلوا ان يكون المتكلم محدثاً هذ الأثر لانه ليس حراً فيه يحدثه متى شاء، وطلبوا لهذا الأثر عاملاً مقتضياً وعلة موجبة، وبحثوا عنها في الكلام فعددوا هذه العوامل ورسموا قوانينها)) (مصطفى، ١٩٩٢: ٣١) (Mustafa, 1992: 31)، فيرفض ان تكون الحركات على أواخر الكلم في الجملة باثر من عامل لفظي أو معنوي ظاهر أو مقدر يقول : ((على ان اكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم انهم جعلوا الاعراب حكماً لفظياً خالصاً يتبع لفظ العامل واثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى ولا اثراً في تصوير المفهوم أو القاء ظل على صورته)) (مصطفى، ١٩٩٢: ٤١) (Mustafa, 1992:41) ويرى ان يربط هذه الحركات بالمعاني التي تشير اليها في الجملة فيقول : ((ونحن نبحث عن معاني هذه العلامات الاعرابية وعن اثرها في تصوير المعنى)) (مصطفى، ١٩٩٢: ٤١-٤٢) (Mustafa, 1992:41-42).

نفهم من هذا ان إبراهيم مصطفى قد اخذ يبحث عن المعاني التي ترتبط بها هذه الحركات، فجعل الضمة علماً للإسناد، ودليلاً على ان الكلمة المرفوعة يراد ان يسند اليها

ويتحدث عنها . اما الكسرة فانها علم الإضافة واشارة إلى ارتباط الكلمة لما قبلها، سواء كان هذا الارتباط باداة أو بغير أداة كما في : كتاب محمد، وكتاب لمحمد .

اما الفتحة فليست علامة اعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد ان تنتهي بها الكلمة كلما امكن ذلك، فهي بمثابة السكون في لغة العامة، فللإعراب الضمة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا اثراً لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تاليف الجملة ونظم الكلام (مصطفى، ١٩٩٢: ٤٩) (Mustafa, 1992:49) .

وهذا الراي في حقيقة الامر هو راي الزمخشري صاحب كتاب المفصل ومن هنا لابد لنا ان نتساءل عن الجديد في محاولة (احياء النحو) في ميدان النحو، فان كان الجديد في القول بان العامل هو المتكلم فقد اوردنا هذا الراي لابن جني وغيره من القدماء وان كان الجديد في انكار العامل، فهذا هو راي ابن مضاء، وان كان الجديد هو جمع عدد من الأبواب النحوية المشتركة في حركة اعرابية واحدة في باب واحد هو باب المسند اليه فان هذا الامر قد تنبه اليه أصحاب علم المعاني في البلاغة .

**٢- إبراهيم انيس :**

أورد إبراهيم انيس في كتابه (من اسرار اللغة) فصلاً صغيراً بعنوان ليس للحركة الاعرابية مدلول حيث تأثر براي قطرب، وبان العربية ترفض مثل هذا الراي رفضاً لا يخفى عن العلماء . يقول إبراهيم انيس: ((لم تكن تلك الحركات الاعرابية تحدد المعاني في اذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو ان تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض)) (أنيس، ٢٠٠٣: ٢٢٥) ( Anees, 2003: 225).

ويعتمد إبراهيم انيس لتحديد معنى الفاعلية والمفعولية في كلمات الجملة على موضع الكلمة التي تحمل المعنى المراد، وهذا امر يعود إلى نظام الجملة . وعلى السياق الذي يحيط بأنشاء الجملة وظروف قولها. ويكفي في الرد على إبراهيم انيس وابراهيم مصطفى ومهدي المخزومي في هذا المقام ان نورد عدداً من اقوال النحاة العرب القدماء التي تشير إلى ادراكهم التام ما للحركة الاعرابية من قيمة دلالية : يقول الزجاجي : ((ان الأسماء لما كانت تعتروها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة، ومضافاً اليها ، ولم تكن في صورها وابنيتها ادلة على هذه المعاني فقالوا : (ضرب زيد عمراً)، فدلوا برفع زيد على ان الفعل له وبنصب عمرو على ان الفعل واقع به)) (الزجاجي، ١٣٦٣هـ: ٦٩) ( Alzujaji, 1363 A.H: 69).

ويقول ابن فارس : ((ان الاعراب هو الفارق بين المعاني الا ترى ان القائل اذا قال : (ما احسن زيد) لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم الا بالإعراب)) (ابن فارس، ١٩٥٤: ٦٦) (Ibn Faris, 1954: 66) .

ويقول ابن الخشاب في الاعراب : ((وفائدته ان يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الاعراب الكلمة التي تتعاقب عليها تلك المعاني التبست)) (ابن الخشاب، ١٩٧٢: ٣٤) (Ibn Al-Khashab, 1972: 34).

فالضمة والفتحة والكسرة علامات معان وقرائن تدل على أبواب نحوية ودلالية . وليست للإسناد والاضافة فقط، ولا الفتحة منها للخفة كما يرى الباحثان : إبراهيم مصطفى وإبراهيم انيس .

**٣- تمّام حسان**

يعتمد الدكتور تمّام حسان المنهج الوصفي في معالجة العلاقات بين الكلمات في الجملة للوصول إلى المعنى الدلالي فيها وهو المصطلح الرئيس في نظرية النظم عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الاعجاز) وهو الفكرة المركزية في النحو العربي . وكان الدكتور تمام قد رفض فكرة العامل في عمل سابق له يقول : ((الحقيقة ان لا عامل، ان وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية فكل طرقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية في اللغة، فاذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو فلان العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح)) (حسان، ١٩٥٣: ٥١) (Hassan, 1953: 51).

أخذ تمام حسان من عبد القاهر الجرجاني فكرة التعليق ورأى انها تتضمن انشاء العلاقات بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية والمعنوية والحالية موجهاً إلى ذلك قول الجرجاني : ((يأخذ بعضها بحجر بعض)) . ويرى الدكتور تمام حسان ان في الجملة عدداً من القرائن هي التي تعمل على نقل المعنى الدلالي بين المتكلم والسامع وهذه القرائن هي : القرائن المادية، والقرائن العقلية، وقرائن التعليق وتنقسم القرائن العقلية إلى ذهنية ومنطقية، وقرائن التعليق تقسم إلى مقالية وحالية، والمقالية تقسم إلى معنوية ولفظية وتضم المعنوية : الاسناد والتخصيص والنسبة والتبعية والمخالفة . واما اللفظية فتضم : الاعراب والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والاداة والتنغيم .

**الفصل الثاني : التيسير والتجديد في كتب الجواري**

أراد الجواري بمعنى (التجديد) هو فك الحصار عن التراث النحوي ليعود طليقاً بعد ان كان مقيداً وبعث الحياة في المنهج النحوي ليعود طرياً بعد الجفاف، في محاولة لإصلاحه،

وتجديده في ضوء ضوابطه الفطرية، لا بالمعالجات الكلامية أو التقسيمات المنطقية التي التزمت الحدود في الاعراب وعلاماته (الصغير، ١٩٨٤: ١٩٨-٢٠١) (Alsaghir, 1984: 198-201).

لقد بذلت جهود كبيرة صادقة كان الهدف منها تحسين تدريس النحو وتعليمه، صوناً للسان العربي ووصلاً للحديث بالقديم، وهذه الجهود متناثرة من علماء اجلاء منهم إبراهيم مصطفى في كتابه (احياء النحو)، وقدمت لجنة المعارف المصرية اقتراحاتها لتيسير النحو العربي، وقد تشكلت لجنة لتأليف كتاب في النحو العربي، تالف من الدكتور طه حسين، والأساتذة احمد امين، وإبراهيم مصطفى، وعلي الجارم، ومحمد ابي بكر إبراهيم، وعبدالمجيد الشافعي (الصغير، ١٩٨٤: ٨٤) (Alsaghir, 1984: 84)، وكان للأستاذ امين الخولي جهود لتيسير النحو في كتابه (مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والادب)، كما قدم الدكتور عبدالرحمن أيوب كتابه الموسوم (دراسات نقدية في النحو العربي) اتخذ فيه المنهج الوصفي ونقد فيه منهج النحاة القدماء وتجنب سرد الخلافات النحوية، وكان للدكتور مهدي المخزومي كتابين في التجديد أولهما : (في النحو العربي نقد وتوجيه) وثانيهما : (في النحو العربي قواعد وتطبيق) . اما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد نوه بدعوات بتيسير النحو العربي ورفض نظرية العامل والقياس والتعليل والتاويل في كتابه الموسوم (النحو العربي نقد وبناء).

ما يهمنا في هذا البحث الكشف عن مزايا التجديد والتيسير عند الدكتور احمد عبدالستار الجواري من خلال معرفة اهم الكتب التي قدمها المؤلف في هذا المجال وهي ثلاثة كتب مهمة :

**أ – كتاب نحو التيسير**

يعد هذا الكتاب التجربة الأولى في التجديد للجواري، ويمثل محاولته الجديدة في التيسير، اذ تخصص الجواري في الآداب، ولكن ممارسته في النحو كما ظهر، وينبغي ان يتهرب متخصص في النحو إلى الآداب، لا ان يقتحم المتخصص بالآداب مدارج النحو، ومزالق منهجها الملتوي، فيطور من هذه المدارج، ويعبد من تلك المزالق، يجدد من رسوم هذه وتلك، فتعود انيقة ومتناسقة .

هذا الكتاب (نحو التيسير) عرض فيه الجواري أربعة عشر معلماً بارزاً من معالم النحو، اشتملت على موضوعات اعتمدها نظرية قائمة في التيسير، وهي تيسير النحو، ومعنى النحو، والنحو والاعراب والعامل، ومنهجية التجديد في النحو، واصول الاعراب، والرفع، والنصب، والجزم، والخفض والاعراب والبناء، وعلامات الاعراب، والصرف، والمنع من الصرف، ودراسة الجملة (الصغير، ١٩٨٤: ٥٣) (Alsaghir, 1984: 53).

لقد بدأ الجواري حديثه عن ضرورة التجديد في منهج النحو واسلوبه بقوله: ((لقد كنت اشعر ان في مادة النحو، في اسلوبها الذي اشتملت عليه الكتب القديمة، شيء من العسر تنبو عنه اذهان الدارسين الذي لم يألفوا تسلسل المنطق في الاستقراء والاستنتاج، ولم يلموا بطرائق الاقدمين في استخلاص الحقائق واستنتاجها من المادة اللغوية، واستخدام القياس في استنباط الاحكام، ولقد كانوا يضيقون أحياناً بتلك الطريقة ويودون لو تخلصوا منها بكل وسيلة)) (الجواري، ١٩٧٢: ١٥) (Aljiwari, 1972: 15).

ان كتاب (نحو التيسير) حاول ان يضع فيه الجواري تصوراً لتيسير النحو العربي، وذكر ان دراسة النحو العربي بصورته الأولى دراسة عميقة وواعية، بحيث لا تغفل عن غايته، ولا تتجاهل أسباب انحراف النحو، وذهب إلى ان اصلاح النحو لابد ان يستهدي بالأسلوب النفسي في دراسة اللغة وتدريسها لأنه يعنى بالعلاقات بين الالفاظ المفردة عندما يتألف منها الكلم، ولابد من ادراك ما ينبغي ان يحذف من أجزاء النحو، وما ينبغي ان يبقى من الأبواب النحوية، لان هناك ابواباً وضعت للضرورة في الشاذ من الكلام والغريب منه، وليس للحاجة اليه لطبيعة اللغة (مجموعة محاضرات لمؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية، دون تاريخ: ١٤٥) ( A group of lectures for the conference of Arabic language inspectors in the preparatory stage, no date: 145).

ويرى الدكتور الجواري لابد من العودة إلى القران الكريم، لان روافد اللغة العربية كلها قد التقت في هذا النهر الخالد، ويرى الجواري ان أسلوب التعبير قد أصابه البلبة والاضطراب نتيجة تطور الفكر الحديث فيقول : ((ان الفكر الحديث بما أصاب من تطور يزداد يوماً بعد يوم قد جعل أسلوب التعبير في بلبلة واضطراب لذلك ترانا نثقف العلوم الحديثة باللغات الأجنبية تارة، أو نعبر عنها بالعربية الفضفاضة غير الدقيقة مرة أخرى)) (الصغير، ١٩٨٤: ٤٤) (Alsaghir, 1984: 44).

**منهج الجواري في كتاب نحو التيسير :**

لقد اعتمد الجواري في كتابه (نحو التيسير) على ركائز أهمها ما يأتي (الصغير، ١٩٨٤: ٤٥-٤٦) (Alsaghir, 1984: 45-46):

١- تهذيب النحو من الشوائب العالقة في تقسيماته القائمة على أساس التصنيف المنطقي، وبيئات العصور الكلامية .

٢- العودة بالحو إلى معانيه والربط بينهما باطار موحد لا ان تؤخذ الحدود والرسوم، وعلامات الاعراب أساساً لفهم هذا النحو .

٣- دراسة النحو من ينابيعه الأولى دراسة واعية تبتعد عن أسباب الانحراف، ليعود النحو كلاً منسجماً لا اخلاطاً مجمعة .

٤- الرجوع إلى القران، واستنباط قواعد النحو في ظلاله، فنخضع النحو للقران، لا القران للنحو .

٥- تطوير وسائل التعليم، ومناهج النحو بالشكل الذي تلائم به ركب الحضارة .

٦- اعداد التدريسيين المتخصصين اعداداً يتسم بالوعي والادراك الشامل لمشاكل النحو .

نفهم في ضوء مما تقدم ان الدكتور الجواري يعالج مجموعة من كبريات مسائل النحو، ويقف فيها على مذاهب الاقدمين ويحمل ما كانوا يرون فيها، ثم يحل الجهد في تخليصها مما لا علاقة له بالنحو، أو لا اثر له في انتماء كلام العرب حتى يمكن ان يقوم البناء الجديد على أساس من الادراك (الصغير، ١٩٨٤: ٤٨) (Alsaghir, 1984: 48) .

إن من أهم المسائل التي عالجها الجواري وهي كالاتي :

**أ - الاعراب والعامل**

يرى الجواري ان مذهب النحاة في معنى الاعراب يتلخص في امرين رئيسين (الجواري، ١٩٧٢: ١٢) (Aljiwari, 1972: 12):

**الأول : العامل** : وهو معنى يقوم في نفس المتكلم ينشئ الكلام على اللفظ بان يؤدي المعنى وهو المؤثر **الثاني** : الأثر الذي ينتج عن المؤثر، وهو أحوال اصطلحوا عليها وسموها بأسمائها، وهذه الأحوال عندهم اربع، الرفع والنصب والجر أو الخفض والجزم، لكل منها علامة اصلية أو فرعية فالاعراب عندهم اثر أو نتيجة ولابد للأثر من مؤثر وللنتيجة من سبب (الزجاجي، ١٣٦٣هـ: ١٥) (Alzujaji, 1363 A. H: 15).

لقد ايد الجواري استاذه إبراهيم مصطفى بعد ملاحظته معاني الاعراب واحواله : ((من ان الضمة علم الاسناد، والكسرة علم الإضافة)) (الجواري، ١٩٧٢: ٤٣) (Aljiwari, 1972: 43)، ويبين الجواري موقفه من نظرية العامل ويرى ان : ((موضوع العامل في الاعراب هو السبب الأول الذي خرج بالإعراب عن حقيقة معناه، وعن واقع وظيفته في النحو، وهو الذي خلق فيه ابواباً لا لزوم لها، وهو الذي عقّد قواعد الاعراب)) (الجواري، ١٩٧٢: ٤٦) (Aljiwari, 1972: 46).

لقد استثنى الجواري واستدرك على كلامه، اذ ليس كلام النحاة عن العامل كله لغواً، فهناك ومضات تدل على ان هذا الجفاف في تناول العامل امر لا يؤخذ، بل ينبغي التعرف على مصدر واصول تلك الومضات (الجواري، ١٩٧٢: ٤٧) (Aljiwari, 1972: 47).

ونفهم من هذا ان الجواري قد الغى العامل اللفظي، لان عيناته انصبت حول المعاني التي تكون عليها الالفاظ، اذ تظهر تلك المعاني في مظهر الاعراب(الصغير، ١٩٨٤: ٥٠) (Alsaghir, 1984: 50)، ويأتي الجواري بأمثلة على العامل اللفظي ليوضح بها المشكلات التي يسببها . من ذلك كلامهم في تنازع عاملين على معمول واحد منهما . اما

العامل الثاني فلابد له من معمول اخر، فاذا امكن اضماره فلا مناص من اظهاره، فاذا قال قائل : قام وقعد زيد فان (زيد) فاعل لاحد الفعلين في نظر جمهور النحاة.

أما للأول كما رأى نحاة الكوفة، فلانه هو الواقع في مبدأ التركيب، واما الثاني كما ذهب نحاة البصرة فلقربه من الفاعل، اما الفعل الاخر ففاعله ضمير يعود إلى الاسم الظاهر (الجواري، ١٩٧٢: ٣٩) (Aljiwari, 1972: 39).

فالجواري يرى لاداعي لتقدير فاعل مضمر، انما ينسب القيام والقعود لفاعل واحد . وهو بذلك لم يقدم جديداً، ولم يكن رائداً في هذا الباب فقد سبقه إلى ذلك الفراء الذي خالف البصريين في هذه المسالة وابدى رأيه فيها اذ يقول : ((ان الفعل الثاني ان طلب أيضاً للفاعلية، نحو ضرب واكرم زيد عمراً جاز ان نعمل العاملين في التنازع، فيكون الاسم الواحد فاعلاً للفعلين)) (الاسترابادي، ١٩٩٨: ٧٩/١) (Aliastirabadi, 1998: 1/79).

وهذا يعني ان راي الجواري في العامل يتمثل في ان البحث في عوامل الاعراب وفي أسباب ظواهره ليس عملاً عقيماً على الاطلاق ولا معدوم الفائدة، انما يكون كذلك اذا انحرف عن طبيعة الدراسة اللغوية واهمل أصولها (الجواري، ١٩٧٢: ٤٩) ( Aljiwari, 1972: 49).

**ب- المنهج النحوي**

ان الجواري وقف عند بعض المظاهر السلبية في النحو العربي فنجده ناقداً تارة، ومصححاً تارة ومعالجاً بشكل بناء تارة أخرى ومن هذه المظاهر السلبية هو التبويب غير الموفق لمنهج الدراسة النحوية والبعثرة في التصنيف وهي تكون في مظهرين (الصغير، ١٩٨٤: ٥٥) (Alsaghir, 1984: 55):

**الأول** : ان هذا النحو قد اقتصر على درس ما يحدث للكلمة من تغيير في داخله، اذا اريد تغيير معانيها ويتضح ذلك في بحث الأفعال .

**الاخر** : يتضح في تفريق الموضوع الواحد على أبواب مختلفة متعددة، والذي أدى إلى هذا التفريق هو المنطق البعيد عن طبيعة الدراسة اللغوية (الجواري، ١٩٧٢: ٥٥) ( Aljiwari, 1972: 55)، ويرى ان موضوع الفعل يدرس من حيث البناء والاعراب في موضوعين، الأول : في باب المعرب والمبني، ثم يرجع إلى بحثه في باب الفاعل والمفاعيل، وعلل الجواري سبب هذا الفصل بين الفعل وأجزاء الكلام، هو تأثر النحاة بمنهج الخليل في اللغة، واللغة شيء، والنحو شيء اخر . فالنحاة بهرهم أسلوب الخليل وطريقته المبتكرة عند وضعه كتاب (العين) (الجواري، ١٩٧٢: ٥٧) (Aljiwari, 1972: 57)

**ج – أحوال الاعراب وعلاماته**

١– لقد ذهب الجواري مذهب عبد القاهر الجرجاني في معنى الاعراب، بالعودة فيه إلى معنى النحو ورأى ان الالفاظ طائفتان هما :

أ – الأسماء : وهي طائفة لها مدلول قائم بذلك ومفهوم مستقل .

ب – الأدوات : وهي طائفة ليس لها مدلول في الاستقلال والوضوح الذهني وتفتقر إلى الأسماء .

٢– ويرى ان الفعل يتداخل في الاسم من حيث دلالته على معناه مستقلاً .

٣– اما علامات الاعراب فيرى الجواري ان الرفع علامة الاسناد لا علم الفاعلية فالأسناد وهو ابسط صورة من صور الكلام لابد من ان له طرفين مسند ومسند اليه، وابسط صور الاسناد في النحو العربي ما يعرف بالجملة الاسمية المتكونة من المبتدأ والخبر، أو الجملة الفعلية المتكونة من الفعل والفاعل، ومن هنا فالأسناد تصدق عليه القاعدة العامة وهي ان الرفع للإسناد ، وذهب الدكتور الصغير ان هذا الامر ليس بجديد على النظرية فقد أشار اليها الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في حديثه عن تعريف المبتدأ والخبر اذ قال : ((هما الاسمان المجردان للإسناد، والمراد بالتجريد اخلاؤهما من العوامل واذا لم يخلوا منها تلعبت بهما وغصبتهما القرار على الرفع)) (الجواري، ١٩٧٢: ٦٠) (Aljiwari, 1972: 60) .

٤– جعل الجواري علامات الاعراب مراتب، المرتبة الأولى للرفع، والنصب المرتبة الثانية، وهو الوسطى من مراتب الاعراب، اما الجر فيمثل اقل المراتب .

٥– ناقش النصب وعده علماً للمفعولية، وهو ما ذهب اليه النحويون، فوجد ان هذا المفهوم المفعولية لا يصدق على كل الأسماء المنصوبة وانما يصدق على المفعول به ليس غير (الجواري، ١٩٧٢: ٨٤) (Aljiwari, 1972: 84).

٦– يقول الجواري في مصطلح الخفض : ((هذه التسمية خاصة بنحاة الكوفة، اما البصريون فيقولون الجر)) (الجواري، ١٩٧٢: ٩١) (Aljiwari, 1972: 91)، واعترض عليه احمد مطلوب الذي راى ان الخفض من مصطلحات البصريين أيضاً ،ووثق كلامه بان خلف الأحمر ذكر باباً باسم (باب الخفض) في كتابه (مقدمة في النحو) (البصري، ١٩٦١: ٦٠) (Albasari, 1961: 60).

٧– خصص الجواري للجملة الباب الأخير من كتابه (نحو التيسير) وبدأ حديثه بذكر تعريف النحاة للكلام وينعى عليهم دراسة المفردات من دون البحث في علاقاتها بعضها ببعض . كذلك أكد على الأسلوب النفسي في دراسة اللغة وتدريسها في الوقت نفسه (الجواري، ١٩٧٢: ٦٥) (Aljiwari, 1972: 65).

٨- يرى الجواري ضرورة العناية بطبيعة الجملة من حيث مدلولها الذاتي أو الموضوعي ومن حيث علاقتها بالمفاهيم التي توجد في الخارج (الجواري، ١٩٧٢: ١٢٤) (Aljiwari, 1972: 124).

٩- ضرورة العناية بالأساليب الجملية، لان النحاة اغفلوا دراسة النفي والاثبات والشرط، وكل واحد من هذه الأساليب يحتاج إلى عناية خاصة (الجواري، ١٩٧٢: ١٢٧) (Aljiwari, 1972: 127).

١٠- دراسة الجملة في ضوء نظرية عبد القاهر في النظم (الجواري، ١٩٧٢: ١٣٣)(Aljiwari, 1972: 133) ومن هنا قسم الجملة بحسب المعنى على قسمين: الأولى : جملة إخبارية وتشمل : المثبتة والمنفية، والأخرى : جملة انشائية وتشمل : انشاء طلبي وانشاء غير طلبي .

**ب - كتاب نحو القران**

ذكر الجواري في هذا الكتاب بعض ما وقع فيه النحاة القدماء كتدخل المنطق، وتصور القاعدة قبل استقراء المادة اللغوية، واعتدادهم بالشاهد الشعري، وان لم يعلم قائلهم، وانهم عزلوا النحو عن معانيه وجرده من روحه، وقد تناول قضايا النحو كما جاءت في كتب النحو، الا انه ناقش النحاة في بعضها مستعيناً بآيات من الذكر الحكيم، والاستشهاد بها على مخالفة النحاة في بعض القضايا (الجواري، ١٩٧٤: ٢٤) (Aljiwari, 1974: 24) ، ونادى باتخاذ القران مصدراً لتقعيد اللغة العربية .

يقول الدكتور الجواري : ((ان دراسة النحو القرآني هو المفتاح الذي يفتح به كثير من مغاليق النحو، التي استعصت على كثير ممن تصدى لتيسيره وتهذيبه، وتمهيد سبيله المتوعرة المتشعبة)) (الجواري، ١٩٧٤: ٦) (Aljiwari, 1974: 6).

اذن يرى الجواري في ضوء نصه المتقدم ان فتح احاجي النحو المغلقة على الباحثين الميسرين انما تنفتح عند اخضاع قواعد النحو للقران الكريم، أي انه لو درسنا نحو القران بوصفه أصلاً، لقامت قواعد النحو على أسس سليمة، ولبرأنا النحو من علل كثيرة جداً (الجواري، ١٩٧٤: ١١) (Aljiwari, 1974: 11) ، فالجواري يريد ان يدرس نحو القران على أسس رصينة، فحدد منهجه من طريق ذلك، اذ يرى انه لو درسنا نحو القران بعده أصلاً لا سبيل إلى الحكم عليه الا بما هو عليه، من دون الاحتكام إلى ما هو اقل منه اصالة (الجواري، ١٩٧٤: ١١١) (Aljiwari, 1974: 111). وذهب الدكتور الصغير إلى انه يمكن رؤية معالم مسلك الجواري عن طريق الاتي (الصغير، ١٩٨٤: ٧٥) (Alsaghir, 1984: 75):

**المعلم الأول** : ان منهجه ميداني للقران العظيم من دون اللجوء إلى التأويلات في التفسير والاعراب، فهو يحكم الاجتهاد والنظر العلمي .

**المعلم الثاني** : لم يزعم انه ينفي أسس النحو الأولى، وانما وصل اليه من النتائج يهد بناء النحو، لكنه قرر ان كثير من أصول النحو ونظرياته لم يقم على المأثور وكلام العرب التي ينبغي ان يقوم عليها، والتي يتصدرها القران العظيم، وأشار إلى مسائل لفتت نظره منها الحذف نحو حذف العمدة كالمبتدأ والخبر وحذف الفضلة كالمفعول والمجرور، وغيرها وهذا الأسلوب يسمى في فن التعبير بالالتفات (الصغير، ١٩٨٤: ٧٦) ( Alsaghir, 1984: 76) (الجواري، ١٩٧٤: ١٢) (Aljiwari, 1974: 12).

**المعلم الثالث** : يرى الجواري ان اهم مافي هذه الدراسة هي حقيقة قال بها اكثر من باحث وهي عزل معاني النحو عن النحو، وهذه تعد إساءة بالغة بالنحو، ويصبح جسداً بلا روح، كما ان هناك حقيقة أخرى وهي الانتفاع باساليب قرانية لم توافق قواعد النحاة، فعبثوا بها تقديراً وتأويلا (الجواري، ١٩٧٤: ١٦) (Aljiwari, 1974: 16).

**المعلم الرابع** : وقد تضمن هذا المعلم بعض القضايا التي أوردها الجواري وهي :

أولاً : قضايا الحذف والاضمار والتقدير الوارد والمتوهم والاكتفاء بأحد ركني الجملة من دون الحاجة إلى هذا التقدير المتكلف، ومن ذلك حذف المبتدأ أو الخبر والكلام لا يحتاج إلى تقدير، وليس في الكلام حذف، ويستدل على ذلك بمنهج القران وقدرته على الاكتفاء بالوصف من دون الحاجة إلى الموصوف ومن ذلك ما ذهب اليه الفراء في اعراب قوله تعالى : ((قل لا تقسموا طاعة معروف)) (سورة النور : الاية ٥٣) ، معناه قولوا سمعاً وطاعة (الفراء، ١٩٨٣: ٢١٨/١) (Alfara, 1983: 1/218).

أما اذا انتقلنا إلى مسألة أخرى وهي (حذف القول) واكثر ما يراد بهذا الأسلوب في القران لا العناية بذكر القول وانما الغاية تعلي من شأن واهمية ما يقال(الصغير، ١٩٨٤: ٨٣)(Alsaghir, 1984: 83) من ذلك قوله تعالى : ((واللذين اتخذوا من دونه أولياء ما نعبدهم الا ليقربونا إلى الله زلفى)) (سورة الزمر: ٣). فالجواري يرى في هذا الأسلوب ضرباً يعرف عند اهل البلاغة بالالتفات الذي ينتقل فيه الكلام من الخطاب إلى الغيبة أو بالعكس، أو ينتقل فيه من الخبر إلى الانشاء وبالعكس (الجواري، ١٩٧٤: ٤٠) ( Aljiwari, 1974: 40)، ومن ذلك قوله تعالى : ((فارسل فرعون في المدائن حاشرين ان هؤلاء لشرذمة قليلون)) (سورة الشعراء: ٥٣-٥٤).

يقول الجواري : ((ان في هذا الأسلوب الجميل اكثر من مظهر واحد من مظاهر الفنية التعبيرية، فهو مركب من الحذف النحوي والايجاز، والفصل لشبه كمال الانقطاع والالتفات، وكثرة وروده في القران امر يدعو إلى التأمل)) (الجواري، ١٩٧٤: ٤١) (Aljiwari, 1974: 41).

ثانياً : التعبير بالأداة في العبارة القرآنية ورد في القران عمل حروف الجر محذوفة في جملة من الأفعال التي لا تتعدى بنفسها، بل بتلك الحروف كالفعل (قعد) في قوله تعالى : ((قال فبما اغويتني لاقعدن لهم صراطك المستقيم)) (سورة الأعراف: ١٦)، ذهب النحاة (الزمخشري، دون تاريخ: ٢٩٣/٢) (Al-Zamakhshari, undated: 2/293) إلى ان (صراطك) انتصبت على الظرفية، وقد خالفهم الجواري الراي، لان توجيه الظرفية لا يتأتى في كل موضع بل ان هناك مواضع يأباه (الجواري، ١٩٧٤: ٥٤) (Aljiwari, 1974: 54).

وهذا يعني ان حروف الجر في نظر الجواري بمعانيها العديدة من ظرفية وابتداء انما تقوم بوظيفة في الكلام معنوية بالدرجة الأولى، وهي تحديد علاقة الفعل بما يتأثر به (مفعول) . ويعدل أحياناً عن هذا التحديد، فيقصد اطلاق الفعل من القيد المعنوي بحرف الجر (الجواري، ١٩٧٤: ٥٤) (Aljiwari, 1974: 54). لكن القران يقلب الوجوه في استعمال الحروف، اذ نجد ((فعلاً يصل إلى مفعوله بنفسه عادة ثم يراد وصوله إلى المفعول بمعنى من المعاني التي يدل عليها حرف من حروف الجر)) (الجواري، ١٩٧٤: ٥٥) (Aljiwari, 1974: 55).

وهناك معلم اخر من جهود الجواري النحوية وهو (الأساليب القرانية) فقد اشتمل (نحو القران) على قسم منها ومثال ذلك استعمال (ما) الاستفهامية مركبة مع (لام الجر)، متصلة بالضمير متكلماً، نحو قوله تعالى: ((ومالي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون)) (سورة يس: ٣٢). وقد تصله بالضمير مخاطباً، كقوله تعالى ((قالوا يا ابانا مالك لا تأمنا على يوسف)) (سورة يوسف: ١١) ، ومتصلاً بالضمير غائباً أيضاً على ان استعمال ذلك في الخطاب جاء متوافراً في القران بكثرة .

**ج – كتاب نحو الفعل**

ناقش الجواري قضية الفعل واسامه وذهب إلى ان صيغة الامر التي تأتي في أسلوب الانشاء لا تدل على معنى زمني بالبداهة (الجواري، ٢٠٠٦: ٢٤) (Aljiwari, 2006: 24). وحاول ان يفسر الحركات التي تعتري أواخر الفعل، فنظر اليها من خلال القيد الذاتي أو القيد اللفظي حيث ذهب إلى :

أ- اذا اطلق الفعل من القيد الذاتي يبنى على اخف الحركات، وهو الفتح، وقد جاء ذلك في الفعل الماضي

ب- واذا اطلق الفعل من القيد الذاتي أو اللفظي عاد إلى ما يتحقق من الرفع .

ج- اذا قيد مدلوله بالقيد اللفظي نزل من الرفع إلى النصب تارة، والى الجزم الذي يقطع عنه الحركات الاعرابية تارة أخرى (الجواري، ٢٠٠٦: ٢٤) (Aljiwari, 2006: 24).

لقد لخص الدكتور الصغير هدف الجواري من تاليف كتاب (نحو الفعل) وجعل ذلك راجعاً إلى جانبين مهمين هما (الصغير، ١٩٨٤: ١٠٧)(Alsaghir, 1984: 107):

١- العناية بدراسة الجملة الفعلية، وضم أطرافها اليها، اذ لابد من حصر دلالتها بمنهج جديد مترابط ومتماسك

٢- توكيد العناية بمعاني النحو التي سلخت من علم النحو واستقلت عند علماء البلاغة حتى عاد النحو جامداً لا حراك فيه، واصبح الاعراب هو الهدف .

لقد وجد الجواري ان الحاجة ملحة إلى افراد الفعل والجملة الفعلية ببحث مستقل يشتمل على اهم ما يتعلق بالفعل من جهة النحو، بموقعه في التركيب الجملي، وعلاقته بأجزاء التركيب، وبأثر التركيب في الجملة الفعلية بوجه عام وبالفعل بوجه خاص فكان (نحو الفعل) (الصغير، ١٩٨٤: ١١٠)(Alsaghir, 1984: 110). ان صفوة القول هو ان تشتمل دراسة الجملة على تقسيمها على قسمين : الجملة الفعلية والجملة الاسمية، وهذا التقسيم لابد منه ابتداء، حتى يقف الدارس على طبيعة المعنى الذي يعبر عنه، أو تعبر الجملة عنه (الجواري، ٢٠٠٦: ١١) (Aljiwari, 2006: 11).

لقد ذهب الدكتور الصغير إلى ان الجواري معني بدراسة الأساليب النحوية، والتراكيب الجملية، وهذه الدراسة اوصلته إلى نتائج أهمها (الجواري، ٢٠٠٦: ١٣-١٥) (Aljiwari, 2006: 13-15):

أ- ادراك العلاقة بين الاعراب والمعنى، اذ سيعلم الدارس موقع اللفظ من الاعراب من خلال موقعه من التركيب .

ب- سقل دراسة النحو وتهذيبها مما لا علاقة له بمعنى الكلام، كما لا مدخل له في دلالته وفائدته .

ج- فصل العلاقة المصطنعة التي وصل بها النحاة بين الموضوعات على اساس حركة الاعراب والرجوع إلى الارتباط الحقيقي بين المعنى والاعراب، وهو الصواب .

لقد ذهب الجواري إلى ان معاني الاعراب في الفعل توافق من حيث الأساس معاني الاعراب في الاسم فالرفع للإسناد في الأسماء، وهو كذلك في الأفعال (الجواري، ٢٠٠٦: ٣٥) (Aljiwari, 2006: 35)، وانما خصص بهذا القول الفعل المضارع في حالتي الرفع

والنصب فقط . اذ يرى ان الفعل المضارع يعرب بالحركات أو ما ينوب عنها، كما يعرب الاسم، اذ يرفع بالضم وينصب بالفتح، اما الجر فلا يدخل على الفعل لأنه مختص بالاسم . فالفعل المضارع اذا تجرد كما يتجرد الخبر فهو مرفوع واذا دخله ما يحدد معناه انحط عن الرفع إلى النصب أو الجزم (الجواري، ٢٠٠٦: ٣٦) (Aljiwari, 2006: 36). أما فيما يخص صيغة الفعل ودلالته فقد ظهر للجواري حين قسم الفعل من حيث زمانه إلى ما يأتي:

إن الماضي ما سبق زمن التكلم بعيداً أو قريباً، وقع ام لم يقع، والمضارع اشتمل على معنى متسع يبدأ بالماضي القريب، وينتهي إلى المستقبل البعيد، اما الامر فصيغة انشاء طلبي يقصد به طلب القيام بالفعل، وهو خالي من معنى الزمن، لانه ليس بخبر ما يقابل الانشاء وانما يكون معنى الزمن في الخبر والدلالة الانشائية يدل عليها فعل الامر، والمضارع المقترن بلام الامر أو لا الناهية والماضي اذا خرج إلى الدعاء فهو يدل على الانشاء ومعناه (الجواري، ٢٠٠٦: ٣٠) (Aljiwari, 2006: 30).

وصفوة قول الجواري، هو ان معاني الزمن في الفعل أوسع وادق مما يدل عليه هذا التقسيم . اما التقسيم الثانوي للفعل فيرى الجواري ان النحاة اقتصروا على التمييز بين اللازم والمتعدي، بنصب المفعول بعده أو عدم نصبه (ابن عصفور، ١٩٨٦: ١٢٦/٣) ( Ibn Asfour, 1986: 3/126) ، وجعلوا علامة نصبه (الهاء) دليل صحة الراي، وفي الوقت نفسه عرضوا للفارق الأساس بينهما في مجال آخر وهو طبيعة الفعل ووظيفته. وهنا ذهب الجواري إلى انه يحسن ان يكون تقسيم الفعل إلى متعد ولازم قائماً على طبيعة الفعل وطبيعة وظيفته في الكلام لا على أساس المظهر الاعرابي وحده (الجواري، ٢٠٠٦: ٦٦) (Aljiwari, 2006: 66).

وخلاصة القول في كتاب (نحو الفعل) للدكتور الجواري انه يعود بالنحو إلى معانيه، ومعاني النحو يجب ان لا تنفصل عن قضايا الاعراب، وبذلك يكونان جزءاً متماسكاً في بناء البيان العربي السليم (الصغير، ١٩٨٤: ٢٤)(Alsaghir, 1984: 24).

**د- كتاب نحو المعاني**

يعد كتاب (نحو المعاني) من المحاولات الجادة التي دعت إلى إعادة الوجه الحقيقي لمعاني النحو، اذ تبين للجواري بعد النظر في مسائل علم المعاني، التي أشار اليها سابقاً في (نحو التيسير) و(نحو القران) و (نحو الفعل) انها بغير أسسها النحوية، وهي مسائل قلقة، وعودتها إلى أصولها في النحو يكون خيراً لها وللنحو (الجواري، ١٩٨٧: ٧) (Aljiwari, 1987: 7).

وهذا ما دعا اليه عبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ) اذ قال : ((واما النحو فيظنه القاصر ضرباً من التكلف وان ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب، وما يتصل بذلك مما

تجده في المبادئ هو فضل لا يجدي نفعاً، ولا تحصل منه على فائدة)) (الجرجاني، ١٩٩٢: ٦) (Al-Jerjani, 1992: 6) .

لقد تابع الدكتور الجواري عبد القاهر في تلمس الذوق والفكر للمعاني (الجواري، ١٩٨٧: ١٣) (Aljiwari, 1987: 13)، وقد لخص الدكتور الصغير وظيفة ومهمة كتاب (نحو المعاني) بحسب رؤية الدكتور الجواري وهي كالاتي (الصغير، ١٩٨٤: ١٣٥)(Alsaghir, 1984: 135):

١- العودة إلى أسلوب عبد القاهر الجرجاني في الربط بين الأسلوب واللغة .

٢- اعدة الحياة إلى النحو بعد تعرض قواعده إلى الجفاف والجفاء .

٣- تجاوز الظاهر في النحو إلى الجوهر فيه، وكشف مواطن العبقرية والابداع .

٤- الالتفات إلى حقيقة العلاقة بين دراسة فن القول واصول اللغة .

ان كتاب (نحو المعاني) تضمن اراء مهمة في مجال تيسير الدرس النحوي ومنها ما يأتي :

**١- نظم الكلام ومعاني الاعراب**

يرى الدكتور الجواري ان مما يحتاج اليه لإحياء النحو أو تجديده، تجاوز الظواهر فيه إلى الجواهر والحقائق ومواطن العبقرية . وهذا ما جعل العربية تنفرد بخصائص ومزايا في حسن التعبير، ونظماً تترابط فيه أجزاء الكلام لخدمة المعاني (الجواري، ١٩٨٧: ١٩) (Aljiwari, 1987: 19)، وهذا يعني ان الجواري قد تابع عبد القاهر وذهب إلى ان ((المراد بالنظم تركيب الكلام وبناؤه، وترتيب اجزائه بعضها مع بعض . والتركيب ليس محض رصف للألفاظ على الصورة المعهودة في العربية بخاصة وليس ترتيب الالفاظ وحده هو النظم وانما النظم كما يقول عبد القاهر : توخي معاني النحو)) (الجواري، ١٩٨٧: ٢٥) (Aljiwari, 1987: 25).

وفي ضوء هذا الفهم يرى الجواري ان النظم ذو صلة بما نعرف في التركيب العربي من ترتيب الموصوف والوصف، فالمعروف انه لابد من ان يؤتى بالموصوف قبل الوصف اما خلاف ذلك، وهو مجيئ الوصف قبل الموصوف، فانه يكون رعاية لغرض معنوي (الجواري، ١٩٨٧: ٣٠) (Aljiwari, 1987: 30).

**٢- صور التركيب واحوال الاسناد**

سبق وان ذكرنا رأي الجواري في مسائل الحذف والذكر والاضمار وغيرها، ورايه ونظرته إلى الجملة (الجواري، ١٩٨٧: ٦١-٨٧) (Aljiwari, 1987: 61-87). وبقيت الإشارة إلى مبحث دقيق للغاية وهو تقديم المفعول في باب الاشتغال، اذ ينظر اليها النحاة من جهة الاعراب : نصب هي ام رفع ؟ وذهب الجواري إلى نصب الضمير في حالة تقديم المفعول

مع اشتغال الفعل، وفيه معنى إضفاء الاهتمام والاختصاص على ذلك الاسم المنصوب (الجواري، ١٩٨٧: ٨٨) (Aljiwari, 1987: 88).

وقد استدل على ذلك بايات من القران الكريم منه قوله تعالى : ((والسماء بنيناها بايد وانا لموسعون والأرض فرشناها فنعم الماهدون ومن كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون)) (سورة الذاريات: ٤٧-٤٩) وقوله تعالى : ((والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم)) (سورة يس: ٣٩).

**الخاتمة :**

من خلال البحث الموسوم (الدكتور احمد عبدالستار الجواري بين التجديد والتيسير) يمكن الوصول إلى النتائج الاتية :

١- لم تكن محاولة التجديد عند الجواري جديدة في مجال البحث اللغوي بل انها تمثل صورة لتأثر الجواري بأستاذه الدكتور إبراهيم مصطفى اذ تعد محاولته هي الرائدة ولم تكن شاملة بل اقتصرت على معالجة الاسم واغفلت الفعل الذي هو احد ركني الجملة العربية .

٢- ان اهم ما يميز محاولة الجواري في التيسير هو انه لم يكن متأثراً تأثراً مباشراً في الدراسات اللغوية الحديثة لدى الغرب، فدعوته هذه لم تخرج عن الحدود التي وضعها الخليل بن احمد الفراهيدي وسيبويه، والفراء، وغيرهم من علماء اللغة العربية الأوائل .

٣- اتسم الجواري بغيرته على التراث العربي وبوفائه للقران الكريم، وبإخلاصه للامة العربية من خلال فك ارتباطه بتخصصه في الادب العربي وتمرسه بالبحث النحوي حيث ان اهل النحو يفرون منه إلى الادب.

٤- ان اراء الدكتور الجواري ترصد العلاقة القائمة بين النحو ومعانيه، وتنظر إلى ضم الأصول الاعرابية إلى أحوال المعاني النحوية في الأسلوب، وأجزاء الكلام وقضايا الاسناد وهو بذلك قد سار على نهج العالم البلاغي عبد القاهر الجرجاني .

٥- ان الجواري لم يرد من خلال محاولته هذه ان يهد بناء النحو أو يقيمه على غير اسسه الأولى ، انما ذهب إلى ان كثيراً من اصوله كانت قائمة على غير أساس من كلام العرب والقران الكريم .

٦- ان اغلب الآراء التي جاء بها الجواري نجدها عند علمائنا العرب الأوائل أمثال الخليل وسيبويه .

٧- على الرغم من ان الجواري دعا إلى الغاء نظرية العامل الا انه قد عاد عن هذه الدعوة في مواضع متعددة من كتابيه (نحو الفعل) و (نحو القران) . ففي هذين الكتابين بعض المواضع قد ذهب فيهما الدكتور الجواري إلى القول بالعامل اللفظي .

٨- ان الجواري لم يأت بجديد عندما رأى ان الرفع للإسناد وان الاسناد لابد له من طرفين مسند ومسند اليه ومن صوره في النحو العربي الجملة الاسمية المتكونة من المبتدأ والخبر، أو الجملة الفعلية المتكونة من الفعل والفاعل حيث ان هذا الامر قد أشار اليه الزمخشري في حديثة عن تعريف المبتدأ والخبر حيث يرى الزمخشري ان فكرة العامل توحي بان الرفع للإسناد ليس غير .

٩- ان هناك من الباحثين من انتقد تسمية كتاب (نحو القران) للجواري بهذا الاسم ومنهم الشيخ جلال الحنفي حيث رأى انه من الأولى ان يعد هذا الكتاب في مباحث اعجاز القران ومن جانب اخر يرى ان مضمون هذا الكتاب يريد ان يكون للنحو حياة ونماء عن طريق تقويم الفاظه، ولكن هذا يؤدي إلى خروج النحو عن نحويته ويكون نمطاً من علم البيان والمعاني في حين ان النحو مصطلحات وقواعد ينظر فيها إلى شكليات الالفاظ والتعابير لا إلى معانيها .

١٠- ابرز ما ذكره الجواري في محاولته لتيسير النحو في كتابه (نحو القران) هو ان الدعوة إلى التيسير ضرورة تمليها طبيعة النحو القرآني المتميزة في اخضاع قواعد النحاة للقران، لا اخضاع القران لقواعدهم لهذا فقد اخذ على النحاة هذا المأخذ.

**المصادر والمراجع:**


- **القرآن الكريم.**
- ابن جني، أبو الفتح (١٩٦٦): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة، بيروت.
- ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، (١٩٨٦): المقرب، تحقيق: د. أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
- ابنُ فارس، أَبو الحَسَن أَحمدُ (٣٩٥هـ)، (١٩٥٤): الصَّاحِبِيُّ في فِقهِ اللُّغَةِ وسُنَنِ العَرَبِ في كَلاَمِها، تحقيق: مصطفى الشُّوَيمِي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن منظور، جَمَالُ الدِّين أَبو الفَضل محمَّد بنُ مكرَّم بنِ مَنظُور (٧١١هـ)، (١٩٤٢): لِسَانُ العَرَب، تحقيق: عبد الله علي الكبير ومحمَّد أَحمد حسب الله وهاشم محمَّد الشَّاذِلِيّ، دارُ المَعَارف، القاهرة.
- الاسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، (١٩٩٨): شرح الكافية، تحقيق: د.أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت- لبنان.
- أنيس، د. إبراهيم (٢٠٠٣): من أسرار اللغة، مطبعة الأنجلو المصرية، الطبعة الثامنة، القاهرة.
- أنيس، د. إبراهيم (٢٠٠٧): الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- براتق، محمد أحمد (١٩٥٩): النحو المنهجي ، القاهرة .
- البصري، خلف الأحمر (ت١٨٠هـ)، (١٩٦١): مقدمة في النحو، تحقيق: د. عزالدين التنوخي، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم، دمشق.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، (١٩٩٢): دلائل الاعجاز، صححه وعلق عليه، محمود محمد شاكر، دار المدني بجدة، ط٣.

- جريدة القادسية ٢٦ حزيران ١٩٩٢، أتجديد أم تيسير.
- جمال الدين، مصطفى (١٩٨٠): البحث اللغوي عند الأصوليين، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد.
- الجواري، د. أحمد عبد الستار (١٩٧٢): نحو التيسير، العراق– بغداد.
- الجواري، د. أحمد عبد الستار (١٩٧٤): نحو القرآن، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- الجواري، د. أحمد عبد الستار (١٩٨٧): نحو المعاني، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- الجواري، د. أحمد عبد الستار (٢٠٠٦): نحو الفعل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت– لبنان.
- حسان، تمام (١٩٥٣): اللغة بين المعيارية والوصفية، القاهرة .
- حسان، تمام (١٩٧٤): مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة، الطبعة الثانية، الدار البيضاء.
- الحصري، ساطع (١٩٨٥): آراء وأحاديث في اللغة والأدب، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، بيروت.
- خليفة، عبد الكريم (١٩٧٨): تيسير العربية بين القديم والحديث، بيروت.
- خليل، د. حلمي (١٩٨٨): العربية وعلم اللغة البنيوي، دار المعرفة الجامعية، الفنية للطباعة والنشر، الاسكندرية.
- الدجني، د. فتحي عبد الفتاح (١٩٧٤): ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، وكالة المطبوعات، الكويت.
- الرماني (١٩٦١): الحدود، تحقيق: محمد أبو الفضل، دمشق.
- الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧هـ)، (١٣٦٣هـ): الإيضاح في علل النحو، تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، مطبعة امسيرة، الطبعة الثانية.
- الزّمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر (٥٣٨هـ)، (دون تاريخ): الكشّاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التّأويل، دار المعرفة للطّباعة والنّشر، بيروت.
- السامرائي، د. إبراهيم (دون تاريخ): النحو العربي نقد وبناء، دار الصادق، بيروت.
- سيبويه، أَبو بِشرٍ عَمْرُو بنُ عُثمَان بنِ قَنبَر (١٨٠هـ)، (١٩٧٣): الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السَّلام محمَّد هارون، الهَيأَةُ المِصرِيَّةُ العامَّة للكتاب، مصر.
- السيد، د. عبد الرحمن (١٩٦٨): مدرسة البصرة النحوية– نشأتها وتطورها، دار المعارف بمصر، ساعدة جامعة البصرة على نشره، الطبعة الأولى، بغداد.
- الصعيدي، عبد المتعال (١٩٤٧): النحو الجديد، دار الفكر العربي، القاهرة.
- الصغير، د. محمد حسين علي (١٩٨٤): نحو التجديد في دراسات الدكتور الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- العكيلي، د. حسن منديل (دون تاريخ): محاولات التيسير النحوي (دراسة وتصنيف وتطبيق)، دار الكتب العلمية، جامعة بغداد– كلية التربية للبنات.
- عمر، د. أحمد مختار (١٩٧١): البحث اللغوي عند العرب، مصر.
- الفراء، أبو زكريا (ت ٢٠٧هـ)، (١٩٨٣): معاني القرآن، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، بيروت.
- فريحة، أنيس (١٩٥٢): تبسيط قواعد اللغة العربية وتبويبها على أساس منطقي جديد، مطبعة المرسلين اللبنانية، الطبعة الأولى، جونيه– لبنان.
- فؤاد، فيصل أحمد (١٩٧٦): الاتجاهات النحوية الحديثة، رسالة ماجستير، جامعة بغداد– كلية الآداب.

- قاسم، د. رياض (١٩٨٢): اتجاهات البحث اللغوي الحديث في العالم العربي، لبنان في القرن التاسع عشر، مؤسسة نوفل، الطبعة الأولى، بيروت.
- القرطبي، ابن مضاء (١٩٧٤): الرد على النحاة، تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- كريم، عائد (١٩٨٥): الحذف والتقدير في الدراسة النحوية، رسالة ماجستير .
- الكسار، المحامي محمد (١٩٧٦): المفتاح لتعريب النحو، سلسلة النحو المعرب، الكتاب الأول- المكتب العربي للإعلان، مطبعة الآداب والعلوم، دمشق.
- مجلة البحث العلمي والتراث العلمي (١٩٨٣): جامعة أم القرى، العدد ٥.
- مجموعة محاضرات لمؤتمر مفتشي اللغة العربية بالمرحلة الإعدادية، (دون تاريخ): الاتجاهات الحديثة في النحو، دار المعارف، مصر.
- المخزومي، د. مهدي (١٩٥٨): مدرسة الكوفة ومناهجها في دراسة اللغة والنحو، مطبعة المصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
- المخزومي، د. مهدي (١٩٨٦): النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، الطبعة الثانية، بيروت- لبنان.
- مصطفى، د. إبراهيم (١٩٩٢): إحياء النحو، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، القاهرة.
- مطلوب، د. أحمد (١٩٦٣): نحو التيسير، المعالم الجديدة، ج١-٢، مجمع م. ج. ٢٦، كانون الثاني- حزيران.
- مطلوب، د. أحمد (١٩٨٨): نحو المعاني، مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الأول.